مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

جدلية العلاقة بين الفلسفة والمواطنة:

دراسة في فكر جيمس تالي السياسي

د. هبة البدوي محمد حماية

أستاذ الفلسفة السياسية المساعد

قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة بني سويف

DOI: 10.21608/qarts.2022.163944.1520

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٤ (الجزء الثاني) يناير ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN (Print): 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN (Online): 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

جدلية العلاقة بين الفلسفة والمواطنة:
دراسة في فكر جيمس تالي السياسي

الملخص:

يعد جيمس تالي (James tully) (١٩٤٦) أحد أبرز المفكرين السياسيين الكنديين المعاصرين. والذي أكد أن الفكر والواقع يكمل كل منهما الآخر؛ إنهما متلازمان في كل منهما يكون جزء لا يتجزأ من الأخر، وقد طبق هذا على العلاقة بين الفلسفة والمواطنة فرأى أن المفكرين والمواطنين العاديين يكمل كل منهما الآخر وبذلك رفض الادعاء القائل بأن المفكرين يكونوا في مرتبة أعلى من المواطنين العاديين لذلك يحق لهم أن يكونوا أوصياء عليهم وأن من واجبهم أن يضعوا الأفكار والمخططات التي يجب على هؤلاء المفكرين أن يسيروا بمقتضاها، وقد رفض تالي ذلك مؤكدا: أن كل مواطن هو مفكر وأن كل مفكر هو مواطن؛ أراد تالي أن تخرج الفلسفة من دائرة المجردات واليوتوبيات وأن تنزل إلى أرض الواقع وذلك لن يتحقق إلا عندما يشارك المفكرون بفاعلية في صنع العالم السياسي جنبًا إلى جنب مع المواطنين العاديين، يتبادلون معهم الخبرات والتجارب، ويتحدون معهم الصعاب، ويتخطون معهم العقبات، يصنعون معهم واقعهم، ويخططون معهم لمستقبلهم .

يدور هذا البحث حول اشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده جيمس تالي بجدلية العلاقة بين الفلسفة والمواطنة وكيف يمكن تحقيقها على أرض الواقع، ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما الذي يقصده جيمس تالي بازدواجية الفلسفة والمواطنة؟، ما هو موقفه من المواطنة العالمية الحالية ؟، ما الذي يعنيه بالمواطنة المدنية المتنوعة، وما طرق تحقيقها ، وما علاقتها بالتفكير النقدي ؟ كيف يمكن أن يتم الانتقال من المواطنة المدنية المحلية إلى المواطنة العالمية، كيف يتم الجمع بينهما في سياق واحد؟ .

الكلمات المفتاحية: الفلسفة، المواطنة، العولمة، المدنية.

مقدمة

إن المفكر جزء لا يتجزأ من واقعه ؛إنه مرآة عصره، إنه المعبر عن أحلامه وهمومه ومشكلاته وأزماته، وأنه لم ولن يكن أبدا بعيدا عن واقعه، إنه الضمير الحي النابض لهذا العالم المعبر عن واقعه بكل صدق وكل موضوعية وكل عمق ، ولكن هل يمكن أن يتحول هذا إلى واقع حي ملموس؟، هل يمكن أن ينزل المفكر إلى أرض الواقع ؟،هل يمكن أن يصنع هذا الواقع بيده لا بأفكاره فقط؟ ، هل يمكن أن يترجم هذه الأفكار إلى واقع حي ملموس؟، هل يمكن أن ينزل إلى صفوف الجماهير، أن يكون مواطناً معبرًا عن أفكاره مشاركا لا يكون مجرد مفكر يضع أفكار نظرية، هل يمكن أن يتحول التنظير إلى تطبيق ؟، هل يمكن أن يكون الجانب العملي هو الأساس ليس مجرد وضع أفكار ونظريات ، وإنما ينزل إلى أرض الواقع يشارك الجماهير، يكون فرد من أفراد المجتمع ، يكون مواطنا يشارك بفاعلية في واقعه السياسي يضع ملامح هذا الواقع ، يكون نبراسا، يكون أداة للتثقيف وللوعي، ويكون جزء لا يتجزأ من هذا الواقع لا يقدم وصايا ، ولا يقدم توجيهات نظرية وإنما يكون حقيقة حية ملموسة فعالة على أرض الواقع من خلال تحويل جهده النظري إلى نشاط عملي فعال يمكنه من أن يكون له دور فعال في صنع واقعه وفي صنع سياسة مجتمعه وتشكيل ملامحه الأساسية ؟.

وفي خضم هذه التساؤلات يأتي جيمس تالي (James tully) (١٩٤٦) الذي يعد أحد أبرز المفكرين السياسيين الكنديين المعاصرين، والذي أكد أن الفكر والواقع يكمل كل منهما الآخر؛ إنهما متلازمان في كل منهما يكون جزء لا يتجزأ من الأخر، وقد طبق هذا على العلاقة بين الفلسفة والمواطنة فرأى أن المفكرين والمواطنين العاديين يكمل كل منهما الآخر وبذلك رفض الادعاء القائل بأن المفكرين يكونوا في مرتبة أعلى من المواطنين العاديين لذلك يحق لهم أن يكونوا أوصياء عليهم وأن من واجبهم

أن يضعوا الأفكار والمخططات التي يجب على هؤلاء المفكرين أن يسيروا بمقتضاها، وقد رفض تالي ذلك مؤكدا: أن كل مواطن هو مفكر وأن كل مفكر هو مواطن.

أراد تالي أن تخرج الفلسفة من دائرة المجردات واليوتوبيات ، وأن تنزل إلى أرض الواقع وذلك لن يتحقق إلا عندما يشارك المفكرون بفاعلية في صنع العالم السياسي جنبًا إلى جنب مع المواطنين العاديين، يتبادلون معهم الخبرات والتجارب، ويتحدون معهم الصعاب، ويتخطون معهم العقبات، يصنعون معهم واقعهم، ويخططون معهم لمستقبلهم من خلال الحوار الحر المفتوح الذي سيمكنهم من تحقيق مواطنة حقيقية يتقاسمون أعبائها معا، ويجنون ثمارها أيضا معا .

ترجع أهمية هذا البحث إلى أهمية المحاولة التي قام بها جيمس تالي وهي: محاولة الجمع بين الفلسفة والمواطنة في سياق واحد ؛ أراد أن ينزل الفلسفة كما فعل سقراط من قبل من السماء إلى الأرض أي أنه أراد أن يبتعد المفكر عن تقديم الوصايا والنصح والإرشاد وأن يعيش التجربة كأي مواطن عادي، فأراد أن يكون للمفكر دوراً فعالاً على أرض الواقع ، بأن يكون جزء لا يتجزأ من هذا الواقع بأن يعيش تجربة المواطنة، أن يمارس المواطنة فعليا ويرى الصعوبات ويرى المشكلات ويرى الأزمات على أرض الواقع ، أي أن يعيش التجربة بكل متضمناتها ، أن تكون البداية من الواقع ثم يترجم هذا الواقع إلى أفكار يتم استخلاصها من تجربة حية حقيقية واقعية تم معايشتها على أرض الواقع حتى تكون هذه الأفكار افكار فعالة ولها جدوى، أفكار هامة يمكن الاستفادة منها في واقعنا المعيش ، فقد أراد أن يعبر الفكر عن الواقع ويعبر الواقع عن الفكر وأن يكون كل منهما مرآة صادقة للآخر.

كما ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه لفت الانتباه إلى المفهوم الحالي للمواطنة العالمية ، وكيف أن هذ المفهوم ملئ بالكثير من الخدع والأكاذيب والأوهام؛ لأن هذه المواطنة العالمية في حقيقة الأمر مواطنة بدور مواطنين، لأن هذه المواطنة العالمية شعار فرضته المؤسسات والقوى العظمى ومراكز التحكم والهيمنة وليست مواطنة حقيقية على أرض الواقع يشارك فيها ويتفاعل مواطنو العالم ، ترجع أهمية هذا البحث أيضا إلى حديثه عن أهمية المواطنة المدنية المتنوعة أهمية أن يتفاعل المواطنون معا، أهمية وجود حوار بين المواطنين أن يكون لكل مواطن دوراً في صنع السياسة وصنع القرار .

وترجع أهمية هذا البحث أيضا إلى أنه لفت الانتباه إلى الارتباط الوثيق بين المواطنة المدنية المتنوعة والتفكير النقدي لأن هذا التفكير النقدي هو الوسيلة التي سيتم التعويل عليها لتحقيق مواطنة مدنية متنوعة وذلك لأنه في السياسة ليس هناك حلول نهائية وآراء ثابته يجب أن يتم الالتزام بها إلى الأبد؛ فكل شيء رهن الحوار المفتوح لأن كل شيء في السياسة يؤخذ منه ويرد وذلك لن يتحقق إلى من خلال التفكير النقدي المستنير، كما ترجع أهمية هذا البحث أيضا إلى أنه لفت الانتباه إلى كيفية الوصول إلى مواطنه حقيقية من خلال الانتقال من المواطنة المحلية إلى المواطنة العالمية ، تكون البداية من المواطنة المدنية المحلية عندما يتمكن المواطنون على المستوى المحلي من أن يكون لهم دوراً حي ملموس في سياسة مجتمعهم، حينها فقط يتمكن المواطنون على مستوى العالم من صنع سياسة عالمهم التي تشملهم جميعا وتمكنهم من التغلب على خداع المواطنة العالمية المفروضة عليهم من مراكز الهيمنة والقوى وتتحول إلى مواطنة عالمية حقيقية تقوم على مشاركة فعالة من مواطني العالم

أنفسهم وليس على مشاركة أسمية ليس لها أي وجود على أرض الواقع ، كما هو الحال في المواطنة العالمية الحالية .

يدور هذا البحث حول اشكالية رئيسة هي: ما الذي يقصده جيمس تالي بجدلية العلاقة بين الفلسفة والمواطنة وكيف يمكن تحقيقها على أرض الواقع .

ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما الذي يقصده جيمس تالي بازدواجية الفلسفة والمواطنة ؟ ، ما هو موقفه من المواطنة العالمية الحالية ؟، ما الذي يعنيه بالمواطنة المدنية المتنوعة ، وما طرق تحقيقها ، وما علاقتها بالتفكير النقدي ؟ كيف يمكن أن يتم الانتقال من المواطنة المدنية المحلية إلى المواطنة العالمية، كيف يتم الجمع بينهما في سياق واحد؟ .

١- ازدواجية الفلسفة والمواطنة

يبدأ جيمس تالي حديثه عن ازدواجية الفلسفة والمواطنة من خلال التأكيد على أن الفلسفة العامة في مفتاح جديد هي طريقة جديدة لدراسة السياسة؛ إن دور الفلسفة العامة هو معالجة الشؤون العامة ، يمكن القيام بهذه المهمة المدنية من خلال الدخول في حوارات مع المواطنين المنخرطين في صراعات ضد مختلف أشكال الظلم والقمع، الهدف هو اقامة علاقات متبادلة بين البحث الأكاديمي والأنشطة المدنية للمواطنين، يتمثل الدور المحدد لهذه الفلسفة العامة في إلقاء الضوء النقدي على مجال الممارسات التي تحدث فيها الصراعات المدنية وممارسات الحرية المدنية وذلك عن طريق

الدراسات التاريخية والنقدية، وبالمثل تتبع هذه الروح النقدية من المواطنين والنجاحات والإخفاقات في أنشطتهم المدنية.[1]

لم يعد دور الفلسفة يتمثل في التفكير في ممارسات التداول الديمقراطي من منظور النظام الأعلى المزعوم للعقل النظري وتشريع إجراءات وحدود الأفكار العامة من خارج التبادل الديمقراطي للأفكار، يجب أن يكون التفكير سياسي لا ميتافيزيقي، حيث يكون الفلاسفة على قدم المساواة مع المواطنين والممثلين و والقضاة في حوار معهم، يبدأون من ويمارسون نفس أنواع التفكير العملي مثل المشاركين الآخرين بهدف تقديم توضيح نقدي لممارسات التداول الحالية أو المحتملة[٢]

وبذلك لا يكون الهدف هو تطوير نظرية معيارية لحل مشاكلات بعينها ، وبالتالي فإن هذا النهج ليس نوعًا من النظرية السياسية بل هو نوع من "الفلسفة العملية" السياسة والأخلاقية ، أي طريقة فلسفية للحياة موجهة نحو العمل على أنفسنا من خلال العمل على الممارسات والإشكاليات التي نجد أنفسنا مرتبطين بها، إنها تمكنهم من رؤية الظروف الطارئة و احتمالات حكم أنفسهم بشكل مختلف، وبالتالي فهي ليست فلسفة سياسية تفسيرية فحسب ، بل هي أيضًا نوع معين من النقد أو الموقف النقدي تجاه طرق الحكم في الوقت الحاضر موقف الاختبار والتحويل المحتمل. [3]

---

[1]James tully ,public philosophy in new key , vol.1:democracy and civic freedom ,Cambridge university press ,2008.p.3,4.

[2] James Tully, exclusion and assimilation: two forms of domination in relation to freedom, American Society for Political and Legal Philosophy, Vol. 46,2005,pp 206-207

[3]James tully ,political philosophy as a critical activity ,university of Toronto,2002,p ,p.533,534.

يتحقق هذا الهدف العملي والنقدي في خطوتين: الأولى عبارة عن مسح نقدي للغات والممارسات التي تنشأ فيها النضالات ، ويتم اقتراح الحلول النظرية المختلفة وتنفيذها كإصلاحات، يوضح هذا الاستقصاء أشكال التفكير والسلوك والشخصية التي يتم اعتبارها أمراً مفروغاً منه أو معطى حسب الضرورة ، وبالتالي تعمل كشروط تأسيسية للممارسات المتنازع عليها ومرجع للمشاكل والحلول، توسع الخطوة الثانية هذا النقد الأولي باستخدام تاريخ أو علم الأنساب لتشكيل هذه اللغات والممارسات المحددة لإبراز المقارنة والتباين، هذا الاستقصاء التاريخي لديه القدرة على تحريرنا إلى حد ما من ظروف الاحتمال التي تم الكشف عنها في الخطوة الأولى وحتى نتمكن من رؤية الممارسات و إشكالياتها ككل، من الممكن عندئذٍ وضع هذه الحدود موضع تساؤل وفتحها أمام حوار للتقييم المقارن ، وبالتالي تطوير القدرة على النظر في طرق مختلفة ممكنة تحكم مجال التعاون هذا[١]

وهنا يؤكد تالي أن ما هو "ديمقراطي" بشكل واضح عن الفلسفة العامة في مفتاح جديد هو أنها لا تدخل في حوارات مع المواطنين الآخرين في أفق نظرية سياسية تضع المُنظر فوق الجماهير؛ انها ترفض هذا النهج التقليدي وبدلاً من ذلك يدخل الباحثون الأكاديميون والمواطنون المدنيون في علاقات وحوارات متبادلة، وبذلك يكون كل مواطن مفكر ومشارك هو فيلسوف عام بهذا المعنى ، وكل فيلسوف عام أكاديمي هو مواطن زميل يعمل ضمن نفس الحوار الواسع مع مهاراته الخاصة، الدراسات في الفلسفة العامة هي مجموعة أدوات محددة تقدم للناشط المدني والأكاديميين ذوي التفكير المدني الذين يعملون على حل المشكلات السياسية الملحة في عصرنا. [٢]

[1]Ibid ,p.534,535.
[2]James tully ,public philosophy in new key,VOL1 ,p.4.

ومن هنا فإن الفلسفة السياسية بوصفها موقف نقدي تبدأ من الحاضر صراعات ومشاكل السياسة وتسعى إلى توضيح وتحويل الفهم الطبيعي لها من أجل فتح المجال لطرق التفكير الممكنة والعمل بحرية استجابة، هذه التحقيقات موجهة إلى الفلاسفة السياسيين والعلماء في التخصصات ذات الصلة ، ويتم اختبارها في المناقشات متعددة التخصصات ، ومع ذلك نظرًا لأنها تلقي الضوء النقدي على الصراعات المعاصرة وعلى الممارسات القمعية للحكم ، فإنها تكون موجهة إلى جمهور أوسع من المواطنين الذين يشاركون في النضال ويلتمسون المساعدة من البحوث الجامعية، هذه هي علاقة تواصل تعبر عن التوضيح المتبادل والمنفعة المتبادلة بين الفلسفة السياسية والشؤون العامة، من ناحية تلقي هذه الدراسات الضوء على ميزات الممارسة التي تنشأ فيها مشكلة وتصبح موقعًا للصراع والتفاوض ، مما يتيح للمشاركين أن يصبحوا أكثر وعياً بأنفسهم لظروف وضعهم ونطاق الإجراءات المتاحة لهم، من ناحية أخرى توفر تجارب المشاركين في التفاوض حول التغييرات العملية وتطبيقها ومراجعتها اختبارًا عمليًا ملموسًا للدراسات وحدودها من خلال دراسة العقبات غير المتوقعة ، والصعوبات المختلفة ، والمشكلات الجديدة التي تنشأ في دورة ممارسات الحرية – المفاوضات والتنفيذ والمراجعة – يمكن للفلاسفة السياسيين اكتشاف حدود وأخطاء حسابهم الأولي ، وإجراء تحسينات وممارسة مرة أخرى على أساس المشاكل الجديدة ، هذه هي الروح الدائمة المتمثلة في اختبار الممارسات التي نقوم بها .[١]

يتضح من ذلك أن دراسة السياسة التي يطلق عليها تالي اسم الفكر السياسي لا يمكن أن تكون نظرية بالمعنى الذي أعطاه لها أفلاطون: أي الشمولية الكلية على

[1]James tully ,political philosophy as a critical activity ,p.551.

النقيض من ذلك يعتبر الفكر السياسي عمليًا وليس نظريًا ، ولا ينطبق إلا على عدد محدود من الحالات والسياقات. [١]

وهنا يؤكد تالي أن هناك العديد من الفلاسفة العامين الذين استلهم منهم أفكاره حول هذه الفلسفة العملية ومنهم: جون لوك ، ماري ولستونكرافت ، إيما جولدمان ، أنطونيو غرامشي ، سوجورنر تروث ، باولو فرير ، برتراند راسل، مود بارلو ، إدوارد سعيد ، نعوم تشومسكي ، فاندانا شيفا ، بوافينتورا دي سوزا سانتوس ، إيريس ماريون يونغ وغاندي. [٢]

لقد تحول هؤلاء الفلاسفة من الموقف المجرد والتعليمي البحت إلى نهج سياقي وحواري للممارسات الديمقراطية التي يكتسب فيها المواطنون القدرة على تبادل المصلحة العامة في الظروف المعقدة لعصرنا. [٣]

وهنا يتساءل تالي عن سبب كون المزيد من الفلاسفة السياسيين والمنظرين السياسيين ليسوا أيضًا فلاسفة عامين؟ ما الذي يمنع الكثيرين منهم من رؤية عملهم كمناقشة مع إخوانهم من المواطنين على قدم المساواة؟ ويرى أن الإجابة هي أن الكثيرين يميلون إلى الدخول في علاقة مع المواطنين في أفق النظرية السياسية التي تضعهم فوق الخطابات المدنية القائمة للمجتمعات التي يعيشون فيها، يعتمد هذا الارتفاع الافتراضي على أربعة أنواع من الافتراضات: الافتراض الأول هو أن هناك عمليات سببية للتطور التاريخي (العولمة) تعمل وراء ظهور المواطنين وتحدد مجال

---

[1] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought, University of Victoria, British Columbia, Canada, August, 2012*,p10

[2]James tully ,public philosophy in new key,VOL1,p. 8.

[3] James Tully, Exclusion And Assimilation ,p p 207-208

نشاطهم؛ إن دور منظري التحديث هو دراسة شروط إمكانية النشاط المدني هذه، والثاني هو أن هناك مبادئ معيارية عالمية تحدد كيفية تصرف المواطنين؛ إن دور منظري العدالة العالمية هو دراسة هذه المبادئ التي لا تتغير والتي تحدد حدود الديمقراطية، والثالث هو أن هناك قواعد أساسية ضمن الممارسات الديمقراطية التي تقيد وتمكن مجال النشاط الديمقراطي للمواطنين في المقدمة؛ إن دور علماء النظريات التفسيرية والظواهر هو توضيح ظروف الخلفية هذه، والرابع هو أن هناك شروط مسبقة مؤسسية شرعية توفر أسس النشاط الديمقراطي ودور العلماء السياسيين هو دراسة هذه المؤسسات القانونية والسياسية، في كل حالة من هذه الحالات الأربع يرتقي المنظر فوق الجماهير بافتراض وجود شروط أساسية لإمكانية الديمقراطية تكون منفصلة عن النشاط الديمقراطي ودوره هو أن يقوم بدراستها.

وهنا يرى تالي أن كل افتراض من هذه الافتراضات الأربعة يرتبط داخليا بالأنشطة اليومية للمواطنين الديمقراطيين، ولا ينفصل عن مجال حريتهم، هذا الاكتشاف الثوري هو الذي يجلب الفلسفة السياسية إلى عالم الجماهير ويجعلها فلسفة عامة في حوار مع مواطنين آخرين بنفس القدر من الأهمية، فهي تمكننا من رؤية أننا أكثر تحرراً ومشاكلنا أكثر تعقيداً من النظريات الكبرى المتعلقة بالافتراضات الأربعة. [١]

وفي ضوء ذلك يرى تالي أن هناك ثلاثة أسباب جعلته يتبنى هذا النهج العملي :

أولاً: غالبًا ما تتضمن اللغة البديلة للسياسة الراديكالية نوعًا من تهميش الذات وموقفًا من البر الذي لا يكون متوافقا مع روح الديمقراطية، علاوة على ذلك يوجد بالفعل العديد من فلاسفة الرأي العام الممتازين مثل تشومسكي ، الذين يكتبون مباشرة إلى

[1] James tully ,public philosophy in new key,vol1 ,p. 8,9.

النشطاء المدنيين ويتجاوزون المناقشات النظرية وهم أيضًا يكتبون بلغة المواطن البسيطة ، والحوارات العامة والحرية.

ثانياً: لقد ورثت النخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وأيديولوجيوها ليس فقط الكثير من الأرض ومواردها ولكن أيضًا العديد من لغاتها، بما في ذلك لغة المواطنة والديمقراطية والعلاقات المدنية والحرية ومع ذلك فإن هذه اللغة العادية هي بالضبط تلك التي استخدمها المضطهدون والمستغلون في العالم دائمًا للتعبير عن غضبهم من ظلم الحاضر وآمالهم وأحلامهم في عالم آخر مثل إدوارد سعيد .

ثالثًا: أن هناك احترام عميق للتقاليد الغربية وغير الغربية المتمثلة في التفكير السياسي الناقد والرؤى العظيمة والجزئية التي يمكن أن يجلبوها والأشخاص الذين يتواصون اليوم بهذه اللغة العامة،؛إن المناقشات الأكاديمية ليست بعيدة عن المناقشات العامة ،إنها جزء لا يتجزأ تاريخياً من مجال الخطابات العملية المعقدة التي يتم فيها إلقاء الفلسفة العامة بطريقة لا مفر منها والتي يمكن أن تجد صوتها وتحدث فرقًا مميزًا.[1]

إننا في حاجة إلى دراسة العديد من أنواع التفكير السياسي الأخرى ، وليس فقط النوع الأكاديمي المجرد عالي التخصص الذي يسمى النظرية السياسية، لذا يجب أن نستبدل "النظرية السياسية" بعبارة "الفكر السياسي" كفئة أكثر عمومية ، حيث تكون النظرية السياسية أحد الأنواع، إذا فشلنا في القيام بذلك فسنواصل هيمنة نوع واحد من الفكر السياسي من خلال قبول أنواع من الفكر السياسي فقط في التقاليد الأخرى التي تقارب السمات الضيقة للنظرية السياسية الغربية.

[1] Ibid, p p 10,11

إن التمييز المركزي بين النظرية السياسية والفكر السياسي بشكل عام هو أن النظرية السياسية تفترض مسبقًا أن مصطلحاتها المركزية هي محددات صارمة، المفاهيم التي لها شروط ضرورية وكافية لتطبيقها في كل حالة إذا لم يكن هذا هو الافتراض السائد، فلن يقوم المنظرون ببناء نظريات عامة بمعنى أن هذا المصطلح قد ظهر في الغرب على مدى نصف الألفية الماضية: أي أن النظرية تحدد الشروط الضرورية والكافية لتطبيق المفاهيم السياسية في كل حالة.

الفكر السياسي لا يقدم مثل هذا الافتراض. وهو يقوم على افتراض أن المفردات السياسية تتكون من مصطلحات لها عدد غير محدد من معايير التطبيق ، وبالتالي من الاستخدامات (المعنى ، والمرجع ، والقوة التقييمية)، ويتم الاعتراض عليها وتغييرها في سياق الصراعات السياسية كما يصفها فيتجنشتاين ، أو في مجالات تحليل الخطاب والبلاغة والاستعارات والمفاهيم العنقودية لديهم مجموعة من الحواس والمراجع والعلاقات المعقدة فيما بينهم ، ولكن لا توجد مجموعة ثابتة من الخصائص في كل حالة ، وفقًا لذلك فإن الحكم السياسي – استخدام هذه المصطلحات في القضايا الفعلية – يشبه الحكم الجمالي ، وليس الحكم المحدد للعقل النظري الذي يستخدم المفاهيم ذات الشروط الضرورية والكافية لتطبيقها [١]

إن التفكير النقدي والبناء هو حوار طبيعي؛ نحن قادرون على أن نرى ما وراء القيود والتحيزات في طرق تفكيرنا فقط عندما يتم توضيحها في التبادلات مع الآخرين الذين يتعاملون مع نفس الأسئلة من مسارات مختلفة. [٢]

[1] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought,pp10,11*

[2] James Tully , Dialogue , Sage Publications, Inc , .Vol. 39, No. 1 , February 2011 , p 145

يدخل باحثو الفلسفة العامة في علاقات التفسير المتبادل مع المواطنين المدنيين من خلال إلقاء الضوء النقدي والتاريخي على الإشكاليات التي تحدث فيها الحرية المدنية ، والممارسات التي تستند إليها ، ومجال الاحتمالات المتاحة لمعالجة الأذى المحدد وعلى الجانب الآخر ، يتعلمون نقاط القوة والضعف في أبحاثهم من الخبرات والمعارف العملية للمواطنين المنخرطين في ممارسات الحرية المدنية.[١]

لذلك يجب أن تنتقل الفلسفة السياسية إلى عالم الجماهير وتكون فلسفة عامة في محادثة مع المواطنين، بنفس القدر من الأهمية ، يمكننا أن نرى أننا أكثر حرية ويمكن حل مشاكلنا أكثر من الاعتماد على النظريات السياسية الكبرى[٢]

ينشأ الفكر السياسي بهذا المعنى الواسع في كل مكان وفي أي مكان يتحدث فيه الناس حول طرق حكمهم في جميع أنشطتهم، يتطور الفكر السياسي في نقاشات وسياقات لا حصر لها.[٣]

يسعى النهج النقدي إلى إقامة علاقة متبادلة مستمرة مع النضالات الملموسة، والمبادرات الجديدة ، وتطبيقات المواطنين الذين يجربون تعديل ممارسات الحكم على أرض الواقع، هذه ليست مسألة تحديد حدود الكيفية التي يجب أن يفكروا بها ، أو يتعمدونها ، أو يتصرفون بها إذا أرادوا أن يكونوا شرعيين ، بل على العكس من ذلك لتقديم رسم موضح للقيود التعسفية وغير الضرورية على الطرق التي يتم تقييدهم بها،

---

[1] Ipid, pp 145,146

[2] JAMES TULLY, PUBLIC PHILOSOPHY IN A NEW KEY, Volume II: Imperialism and Civic Freedom, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, Cambridge, 2008,pp ,8,9

[3] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought*,p12

في المقابل فإن تجربة التفاوض والتغيير في الممارسة العملية والاستياء الذي ينشأ رداً على ذلك يقدم اختبارًا عمليًا للبحوث النقدية والتاريخية والزخم لجولة أخرى من النشاط النقدي تقف هذه التحقيقات الفلسفية في علاقة متبادلة مع الحاضر ، كنوع من النقد الدائم لعلاقات المعنى والقوة والذاتية التي نفكر ونتصرف بها سياسياً وممارسات حرية الفكر والعمل التي نحاول من خلالها اختبارها وتحسينها، ومن هنا جاءت التسمية "الفلسفة السياسية كنشاط نقدي".[١]

من هنا فإننا لا يمكننا أن نقبل كنقطة انطلاق لدينا اللغات والممارسات الافتراضية للسياسة وتقاليدها المتنافسة في التفسير وحل المشكلات الموروثة ، كما لو كانت شاملة بلا شك ، أحادية الجانب ، وشرعية ، تتطلب فقط التوضيح والتحليل الداخلي ، بناء النظرية والإصلاح إذا أردنا أن نطور فلسفة سياسية لديها القدرة على تسليط الضوء على أشكال محددة من الاضطهاد اليوم ، فإننا نحتاج إلى "موقف" التنوير النقدي بدلاً من المذهب ، وهو مبدأ يمكن أن يختبر ويصلح الجوانب المشكوك فيها للممارسات السائدة[٢]

وهنا يتفق جيمس تالي مع الكثير من المفكرين ومنهم: جون لوك (John Locke) (١٦٣٢-١٧٠٤) الذي رأى أن الفلسفة يجب أن تعزز "مزايا الحياة البشرية ووسائل الراحة" ؛ انها يجب أن تركز الاهتمام على العالم اليومي وطموحاته ، إن التطبيق العملي والعمل هي الكلمات التي تعبر عن سر الفلسفة. [٣]

---

[1]James tully ,political philosophy as a critical activity ,p,535.
[2]Ibid ,p.537,538.
[3] Sheldon S. Wolin, politics and vision: Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004,pp 266,267

وهنا يؤكد لوك أن نقطة البداية للمعرفة النظرية هي الاستخدام الشائع أو المدني للكلمات، هذه هي نقطة البداية الضرورية لأن الاستخدام المدني هو من مكونات الأنماط والعلاقات المختلطة في ما يرغب المنظر في مناقشته، هكذا، يجب على المنظرين أيضًا الحرص على تطبيق كلماتهم اعتمادا على الاستخدام الواقعي الشائع لهذه الكلمات. [١]

ويتفق أيضا مع جون ديوي (John Dewey) (١٨٥٩-١٩٥٢) الذي رفع مستوى الممارسة و دافع عن نهج تشاركي ديمقراطي لطبيعة المعرفة، إنها تنبع من داخل المشهد الطبيعي والاجتماعي ومن هنا نظر ديوي إلى الفلسفة على أنها حالة من النشاط وليست شيء معزول عن الممارسة ٤[٢]

كما أنه يتفق مع برتراند راسل (Bertrand Russell) (1872- 1970) الذي رأى أن الأيام المظلمة التي يحيا البشر في ظلها هي التي تدفعنا إلى ضرورة البحث عن عالم أفضل مختلف عن هذا العالم الذى نحيا فيه، ولكى يحدث ذلك لابد من تغيير المثل السياسية القديمة التي طالما دافعنا عنها والذى أثبت الواقع المعيش إنها مثلاً عاجزة عن تحقيق حياة أفضل للبشر. [٣]

وهنا يؤكد راسل أن المثل السياسية الجديدة لا تأتى من تشييد مدناً فاضلة ؛ فكل المدن الفاضلة التي تم اقتراحها ما هي إلا يوتوبيات تتسم بالجمود والسكون والبعد كل

---

[1] James Tully , A Discourse Onproperty: John Locke And His Adversaries, Cambridge University Press, London, 1980,P24

[2] Sheldon S. Wolin, politics and vision ,pp 504-505

[٣] **برتراند راسل , مثل عليا سياسية , ترجمة : فؤاد كامل عبد العزيز , القاهرة , الدار القومية للطباعة والنشر , ص ٣**

البعد عن الواقع الذى يحياه الإنسان المليء بالحركة والحيوية والتجديد، والذى يختلف اختلافاً كاملاً عن الثبات المزعوم في هده اليوتوبيات [١].

وفى ضوء ذلك يرى راسل أن هذه المثل السياسية الجديدة يجب أن يكون الفرد غايتها وذلك لأنها توجد خصيصاً من أجله، حيث أن هدف السياسة هو : أن يحيا الفرد حياة فاضلة سعيدة بقدر المستطاع لذلك فإنه على السياسي لكى يتمكن من إيجاد حلول للمشكلات والأزمات الراهنة أن لا يخرج عن دائرة الواقع المعيش بكل ما فيه وإنما عليه أن يبدأ وينتهى من المجتمع المكون من أشخاص لهم متطلبات متغيرة ويعانون من صعوبات ويتعرضون لمظالم وشرور لابد من إيجاد حلول لها.[٢]

ويتفق كذلك مع ميشيل أواكشوط (Michael Oakeshott) (١٩٠١-١٩٩٠) الذي رأى أن السياسة هي الوسيلة التي يتم من خلالها تجميع البشر مع بعضهم البعض وذلك لأنها تعبر عن اهتماماتهم وتوجهاتهم والتي يكون فيها لكل فرد بعض الأدوار وبعض المسئوليات [٣].

وهنا يؤكد أواكشوط أن الواقع لا يمكن أن يكون شيئًا من بين الأشياء؛ لأنه هو كل شيء ولا يمكن أن ينفصل عن الخبرة ليس لأن الخبرة لا توجد إلا به فحسب؛ ولكن لأنها هي هو، فالشيء الذي لا يمكن إنكاره هو أن الواقع المستقل عن الخبرة هو واقع متناقض غير معروف، فالواقع كما يراه أواكشوط، هو عالم من الأفكار، وهو خبرة ولا

---

[١] **برتراند راسل , أسس لإعادة البناء الاجتماعي , ترجمة : ابراهيم يوسف النجار , بيروت , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ١٩٨٧ , ص ٧٨**

[٢] **براتراند راسل , مثل عليا سياسية , ترجمة : فؤاد كامل عبد العزيز , ص ٣**

[3] Michael Oakeshott, Political Education In Rationalism In Politics And Other Essays, London: Methuen And Co ltd , 1962, P.112.

يكون شيئًا سواها؛ لذا فهو ليس عالمًا من الأفكار المجردة، أو وجودًا يقع خارج عالم الأفكار[١].

ومعنى ذلك أن الفلسفة هي خبرة متواصلة دون عائق أو افتراضات مقيدة، إنها ليست مجموعة من المعارف ربما يعتمد عليها الجميع؛ وإنما هي الإنتاج النهائي، أو الطريقة التي يتم بها معرفة إجمالي الأشياء[٢].

ويتفق أيضا مع حنة أرندت (Hannah Arendt) (١٩٠٦-١٩٧٥) التي رأت أن النجاح السياسي يتحقق من خلال زرع الأمل في الحياة المشتركة، وليس معنى ذلك إنكار التعدد والتنوع وذلك لأن السياسة ما هي إلا الاعتراف بالتعدد والتنوع البشرى، إن السياسة عند حنة أرندت هي دراسة المجموع البشرى الذى هو مجموعة من الكائنات المختلفة والمتكاملة فيما بينها؛ فالسياسة هي النشاط الوحيد الذى يضع الناس مباشرة جنباً إلى جنب فلا يمكن أن يحيا الإنسان بمفرده وإن انقطاعه عن غيره من البشر يعنى الموت بالنسبة له [٣].

كذلك تؤكد حنة أرندت أن قدرة الإنسان على الفعل هي التي تجعل منه كائناً سياسياً، وهى التي تمكنه من أن يحيا مع أمثاله من البشر [٤].

---

(1)Michael Oakeshott, Experience And Its Modes, Cambridge University Press, Cambridge, 1933,, PP.50-58.

(2) J.R. ARCHER, Oakeshott On Politics, Cambridge University Press, The Journal Of Politics, Vol. 41, No.1, 1979, (http://www.jstor.org/stable/2129598), PP.151-152.

[٣] زهير الخويلدى , تقريظ التعددية والمشترك العمومى عند حنة ارندت فى : الفعل السياسى بوصفه ثورة دراسات فى جدل السلطة والعنف عند حنة ارندت , بيروت , دار الفارابى , ٢٠١٣ , ص ٩٦ , ٩٧ , ١٠١ , ١٠٢

[٤] حنة أرندت , فى العنف , ترجمة : ابراهيم العريس , بيروت , دار الساقى , ١٩٩٢ , ص ٧٤

ومعنى ذلك أن ممارسة الإنسان لحريته لا يكون لها وجود حقيقي إلا في السياسة ؛ فالحرية هي السبب الذي يعيش الناس من أجله في أي نظام سياسي، وبدونها لا يكون هناك وجود أو معنى لأى حياة سياسية، وهذه الحرية لن تتحقق إلا عندما نتصل بغيرنا من البشر لنضع معاً معالم الحياة السياسية المشتركة التي نرغب في أن نحيا في ظلها [١].

ويتفق أيضا مع أنتوني سيمون لادن(Anthony simon laden)(١٩٦٧) الذي رأى أن نشاط التفكير يبرز إمكانات العيش معًا والتي يصعب غالبًا رؤيتها بوضوح من خلال طرقنا المعيارية المرتبطة فقط بالتفكير العقلي المجرد. [٢]

وبذلك حاول جيمس تالي أن يجمع بين الفلسفة والمواطنة في سياق واحد، وإنني أتفق معه في ذلك فإن المفكر يجب أن يكون مرآة صادقة لواقعه، إنه يجب أن يكون مشاركا بفاعلية في صنع هذا الواقع وليس فقط معبرا عنه؛ إن المفكر كان دائما ينقل صورة حية عن واقعه ولكنه يجب أن يكن الأن جزءا من هذه الصورة وليس مجرد ناقلا لها يجب أن يتخلى عن دور الوصي، ويجب أن يكون على وعي بأن الواقع متغير ومتجدد على الدوام، وأن الأزمات والمشكلات وكذلك الصعوبات والتحديات تكون أيضا متجددة ومتغيرة، لذلك فإن المخططات الثابتة والحلول النهائية ستكون عاجزة عن التعامل مع هذا الواقع المتغير والمتجدد، لذلك يجب أن يكون على وعي بأن من يشارك في صنع الواقع ليس كمن يتحدث عنه، إن من يعيش التجربة ليس كمن ينظر إليها من بعيد.

---

[١] **حنة ارندت , بين الماضى والمستقبل , ترجمة : عبد الرحمن بشناق , مراجعة : زكريا ابراهيم , القاهرة , دار نهضة مصر للطبع والنشر , ١٩٧٤ , ص ١٥٤ , ١٥٦**

[2]Anthony simon laden ,reasoning asocial picture ,oxford university press,2012.p.8,9.

ومعنى ذلك أن المفكر لكي يساهم في رسم معالم واقعه يجب أن يشارك أولا في صنع هذا الواقع جنبا إلى جنب مع المواطنين العاديين، وهذا لا يقلل من دور المفكر بل على العكس من ذلك فعندما تخرج أفكاره من دائرة التنظير إلى دائرة التطبيق الفعلي الواقعي سوف يتأكد من جدواها وفاعليتها ، وسيرى بشكل واقعي مواطن الضعف والقصور فيها وكيف يمكن أن يتم اصلاحها واقعيا، لذلك فأنه عندما يشارك المفكر بواقعية في صنع واقعه يمكنه فقط التحدث عن هذا الواقع وليس العكس ، وعندما تخرج أفكاره إلى حيز التطبيق الفعلي ويتم تداولها مع المواطنين العاديين و الاستفادة منها بشكل حي ملموس ستكون لهذه الأفكار وجود وصدى وفاعلية أكبر من وجودها فقط في حيز التنظير،؛ إن الواقع هو الذي يجعل الأفكار ترى النور عندما تضئ للأخرين وتكون عونا لهم في صنع واقعهم .

٢- أزمة المواطنة العالمية

يتحدث جيمس تالي عن المفهوم الحالي للمواطنة العالمية ، ويرى أن هذه المواطنة العالمية لا يكون لها وجود حقيقي على أرض الواقع، وبالتالي فإن هذا المفهوم ملئ بالكثير من الخدع والأكاذيب والأوهام؛ لأن هذه المواطنة العالمية في حقيقة الأمر مواطنة بدون مواطنين ، لأن هذه المواطنة العالمية شعار فرضته المؤسسات والقوى العظمى ومراكز التحكم والهيمنة وليست مواطنة حقيقية على أرض الواقع يشارك فيها ويتفاعل مواطنو العالم.

وفي ضوء ذلك يرى تالي أن أزمة المواطنة العالمية هي أن المواطنين غير قادرين على ممارسة قدراتهم المدنية وذلك لوجود أربع مشكلات عالمية كبرى هي: (١) الأزمة البيئية وتغير المناخ (٢) المشكلة الإمبريالية المتمثلة في عدم المساواة

والاستغلال والفقر في الجنوب العالمي (٣) مشكلة الحروب العالمية والعسكرة و (٤) مشكلة عدم الثقة وعدم احترام مختلف الحضارات والشعوب، هذه المشكلات العالمية مترابطة كما أن عمليات التحديث والتصنيع والتوسع الغربي واستغلال موارد العالم والعولمة الاقتصادية التي تسببت في الأزمة البيئية هي السبب الرئيسي لعدم المساواة بين الشمال والجنوب العالميين، الغرض الأساسي من الإمبراطورية العسكرية العالمية الضخمة للولايات المتحدة هو حماية وتوسيع عمليات العولمة الاقتصادية ذاتها التي تورطت بعمق في المشاكل البيئية وعدم المساواة، كما أن تصنيف الشعوب وطرق حياتهم المختلفة باعتبارها جديرة بالاحترام أو التهديد ، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوافقها أو عدم مطابقتها للتحديث الغربي والعولمة.

عندما يحاول المواطنون العالميون ممارسة قدراتهم على الاستجابة لهذه المشكلات الأربع ، يجدون أن الأشكال السائدة من المواطنة المتاحة لهم ليست فعالة للغاية. المؤسسات الرسمية وقنوات المواطنة محدودة، علاوة على ذلك فإن هناك القيود التي تمنع من المشاركة العامة العمليات والمؤسسات ذاتها التي تسبب جزئياً المشكلات العالمية الأربع.[1]

نتيجة لذلك ، تسمى هذه الأزمات النظامية "الاستدامة والرفاهية" إنها تكون أزمات لأن آثارها التراكمية تضر وتدمر الاعتماد المتبادل الشبكات والدورات الاجتماعية والبيئية التي تشارك في الحفاظ على الحياة ورفاهية الإنسان العاقل وملايين

[1]James tully ,the crisis of global citizenship ,Goethe university,2009,p.1,2.

الأنواع غير البشرية و النظم البيئية، إنهم يدمرون الظروف البيئية والشبكات الحية التي حافظت على الحياة على الأرض لأكثر من ٣.٥ مليار سنة.[١]

وهنا يتفق جيمس تالي مع إريك فروم (Erich Fromm) (١٩٠٠ – ١٩٨٠) الذي أكد أنه بالرغم من أن الإنسان اليوم قد وصل – كما يبدو– إلى بداية عهد جديد أغنى وأسعد، فإن وجوده ووجود الأجيال اللاحقة مهددان أكثر مما كان في أي وقت مضى[٢].

ويتفق أيضا مع موري بوكتشين (Murray Bookchin) (١٩٢١–٢٠٠٦) الذي رأى أن العالم اليوم لا يواجه أزمة واحدة ، بل سلسلة من الأزمات المتداخلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، لقد اتسمت الألفية الجديدة بفجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التفاوت ، مما دفع جيل بأكمله إلى تضاؤل التوقعات والآفاق؛ فمن الناحية الاجتماعية كان مسار القرن الجديد قاتمًا على حد سواء لا سيما في العالم النامي ، حيث حول العنف الاجتماعي باسم الدين والقبلية والقومية مناطق بأكملها إلى مناطق صدام لا يمكن تحمله، وفي الوقت نفسه تفاقمت الأزمة البيئية بوتيرة تجاوزت حتى أكثر التوقعات تشاؤماً، حيث تسارعت ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع منسوب مياه البحار وتلوث الهواء والتربة والمحيطات، وتدمير مساحات واسعة من الغابات بمعدلات مخيفة[3].

---

[1] James Tully and other , Introducing global integral constitutionalism, Global Constitutionalism https://www.researchgate.net/publication/297653812, pp 6-8

[٢] – **إريك فروم, المجتمع السوي, ترجمة: محمود محمود, ٢٠٠٩, ص٤٨٣.**

[3]Murray Bookchin, The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy ,P.10.

كما أنه يتفق مع آلان تورين (Alain Touraine)(١٩٢٥) الذي رأى أن الإنسانية بإزاء فض تحالفها مع الطبيعة, وتتحول إلى همجية في الوقت الذي تعتقد فيه أنها تحررت من العوائق التقليدية وأنها سيدة مصيرها[١].

ويتفق أيضا مع ميشيل فوكو (Michel Foucault) (١٩٢٦-١٩٨٤) الذي أكد أن الحياة أدخلت بشكل شامل في تقنيات تسيطر عليها وتديرها وهي تفلت منها باستمرار؛ فالمجاعة موجودة على نطاق أكبر من أي وقت مضى، والمخاطر البيولوجية التي يتعرض لها الجنس البشري أكبر وأكثر جسامة من أي وقت مضى[٢].

وهنا يؤكد تالي أنه عندما يتم الجمع بين "العولمة" و "المواطنة" في سياق موحد، لا يجلبان معهما فقط تاريخهما المتنازع عليه من المعاني ، بل يربطهما بمجالاً جديدًا معقدًا يطرح أسئلة جديدة ويطرح إجابات جديدة تتعلق بمعنى الحكم العالمي والمواطنة العالمية والعلاقة بينهما، عندما نستفسر عن المواطنة العالمية إذن نحن نلقي بها بالفعل في هذا المجال الموروث المعقد بشكل ملحوظ من اللغات المتنازع عليها ، الأنشطة والمؤسسات والعمليات والمناطق المحيطة بها، هذا المجال الموحد هو إشكالية المواطنة العالمية: الطريقة التي تم بها جمع الأنشطة والمؤسسات والعمليات واللغات المتباينة في وقت سابق تحت عنوان "المواطنة العالمية" والتي تصبح موضعًا

---

[١]- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧ , ص ٤٧٢, ٤٧٣.

[٢]- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي وجورج صالح, بيروت, مركز الإنماء القومي, ١٩٩٠، ص ١٤٤، ١٤٥.

للنزاع في الممارسة ، وتمت صياغتها كمشكلة في البحث والسياسة والنظرية ، والتي يتم تقديم الحلول المختلفة ومناقشتها.[١]

وهنا يؤكد تالي أن المواطنة العالمية أصبح يتم التعبير عنها من خلال ما أطلق عليه أسم المواطنة الحديثة؛ إن المواطنة الحديثة هي النمط السائد للمواطنة اليوم إنها تتصور المواطنة من حيث: الوضع الفردي المتمثل في الحقوق والواجبات ، وكذلك مجموعة من الشروط المسبقة القانونية والسياسية والاقتصادية المؤسسية ، بالإضافة إلى العمليات التاريخية للتحديث التي تحدث الشروط المسبقة، إنها نموذج موحد أو مؤسسي للمواطنة يرتبط بتحديث الغرب وبانتشار هذا النوع من المواطنة ومؤسساتها الحديثة من الدول والحكومات التمثيلية والأسواق الرأسمالية في جميع أنحاء العالم عن طريق الاستعمار أولا، ومنذ إنهاء الاستعمار عن طريق سياسات إعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية للقوى العظمى ومؤسسات الحكم العالمي، والذي يتم تقديمه كشكل عالمي للمواطنة لجميع الشعوب، يقال بشكل موحد أنه من واجب أو مهمة الدول الغربية تقديم هذا النوع من المواطنة إلى الشعوب الأخرى باسم الحضارة أو التحديث أو الحرية والديمقراطية مؤخرًا.[٢]

تقدم لغة المواطنة الحديثة، بأشكالها المدنية والعالمية ، تصورات متتالية للمواطنة الأوروبية الأمريكية الحديثة باعتبارها الوحدة العالمية الفريدة لجميع المجتمعات البشرية، يتم تقديم هذا الوضع العالمي المزعوم للمواطنة أيضًا كناتج للعمليات التاريخية العالمية أو مراحل التطور في إطار الخطابات المتتالية للتقدم: الحضارة والتحديث والدستور

[1] James tully , on global citizenship , 2014 , p 4
[2]James tully ,the crisis of global citizenship ,p.3,4.

والدمقرطة والعولمة الآن التي بدأت في أوروبا وانتشرت في جميع أنحاء العالم بواسطة التوسع والهيمنة المستمرة. [١]

وبذلك تم تصنيف جميع المجتمعات ومؤسساتها تاريخياً ومعيارياً ومعرفيًا ومؤسسيًا على أنها ما يطلق عليها "المراحل الأدنى من التطور التاريخي" بواسطة العلوم الاجتماعية الجديدة، وقيل إن من واجب الدول الحديثة المتحضرة تحريك المجتمعات الدنيا إلى "مراحل التطور التاريخي" من خلال فرض مؤسسات التحديث الأساسية عن طريق الاستعمار وأشكال مختلفة من الحكم غير المباشر. [٢]

وبذلك تم زرع وحدة من الشروط المسبقة المؤسسية للمواطنة الحديثة في الخارج في سياق التوسع الأوروبي عن طريق جهاز غير ضار مخادع ربط بين حق المواطنة العالمية والقوة الإمبريالية في علاقة دائرية. [٣]

إن عولمة الممارسات القانونية والاقتصادية الحديثة لم تكن إيذانا ببدء حالة سلام دائم كما تنبأ الكانطيون بدلا من ذلك ، عززت العالمية الأزمات والعنف الذي أصبح يعبر عن العالم السياسي اليوم ؛إن الإمبريالية العالمية للدستورية الحديثة هي التي تقمع التعددية القانونية القائمة ، وبالتالي تغذي الحرب والعدوان ، لا سلام دائم. [4]

كانت سيادة القانون الحديثة والانفتاح على التجارة والحكومة التمثيلية والحرية الحديثة هي المعايير الرئيسية، على هذا النحو كانوا هم حاملو السيادة وحدهم ويخضعون فقط للقوانين التي يمكنهم الموافقة عليها فيما بينهم ، والتي يطلقون عليها

[1] James tully , on global citizenship,p.8.
[2] James tully ,the crisis of global citizenship ,p.7.
[3] James tully , on global citizenship ,p 20
[4] MICHAEL SIMPSON, “Other Worlds are Actual”: Tully on the Imperial Roles of Modern Constitutional Democracy, University of Victoria, 2008, p 509

قوانين "دولية" حديثة، قدمت مؤسساتهم الحديثة معيارًا للحضارة في القانون الدولي ، وحكموا من خلاله جميع الحضارات الأخرى في العالم على أنها غير حضارية بدرجات متفاوتة[1]

إن الانتشار الإمبراطوري الرسمي وغير الرسمي للمواطنة الحديثة والمؤسسات الأساسية التي ترسلها إلى الأمام لتوضيح الطريق قد أدى في كثير من الحالات – في أحسن الأحوال– إلى شكل من أشكال المواطنة العالمية للمنظمات غير الحكومية الرسمية والشركات متعددة الجنسيات ،وتم تجريد أو تهميش المواطنة والحكم المحليين ، وإخضاع الاقتصادات والسياسات المحلية للشركات العالمية والأنظمة التجارية وقد ترتب على ذلك تفاوتات كبيرة وغياب تام للمساواة، دورات عنيفة من القمع والمقاومة ، وزيادة الدمار البيئي، تزامنت أزمة الحداثة / الاستعمار هذه مع أزمة العجز الديمقراطي في الديمقراطيات التمثيلية لدول الهيمنة؛ إن الشبكات الإمبريالية غير الرسمية للعلاقات الاقتصادية والقانونية والثقافية والإعلامية والأمنية والعسكرية لا تتجاوز وتضعف المواطنة المتنوعة لمليارات الأشخاص الذين تحكمهم فقط ، إنها تتلاعب أيضا بالمؤسسات التمثيلية والقانونية للمواطنة الحديثة والتي يُفترض أنها تكون خاضعة لسلطة تمثيلية إلا إنها في حقيقة الأمر تقلص وتتجاهل هذه السلطة التمثيلية ، تشكل اتجاهات العولمة هذه أزمة المواطنة العالمية التي يُنظر إليها بمعزل عن غيرها باعتبارها إحساسًا سائدًا بعدم التمكين وخيبة الأمل[2]

وتباعا لذلك يرى تالي أن العولمة هي مجموعة من التسلسلات الهرمية غير المتكافئة والعمليات غير المتوقعة للشبكات وأنظمة التفاعل الاقليمية والتبادل ، وليس

[1]James tully , on global citizenship,p25,26.
[2]James tully ,two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008 ,p.24,25.

حالة فريدة أو عملية دمج عالمية ، الترابط العالمي ينسج شبكات العلاقات بين المجتمعات والدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات، تشكل الشبكات عمليات "الهيكلة" – نتاج الإجراءات الفردية والجماعية والتراكمية التفاعلات بين الوكالات والمؤسسات :العمليات العالمية خارج الإقليمية وإعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لقد شهد القرن تحولا عن الأشكال الإقليمية المباشرة للسيطرة التي كانت من سمات العصر الطويل للإمبريالية الأوروبية والأمريكية إلى العصر الجديد أشكال الإمبريالية غير الإقليمية القائمة على السيطرة على الشعوب والأسواق عن طريق التحكم غير المباشر في البنية التحتية.

وبذلك تصبح العولمة هي السياسة والعنف المنظم والتجارة العالمية والأسواق، التمويل العالمي والشركات وشبكات الإنتاج العالمية ، تعمل العولمة المعاصرة على تغيير السياسة التمثيلية الحديثة من خلال عولمة السياسة ، السياسة العالمية مصطلح يجسد تمدد العلاقات السياسية عبر المكان والزمان ؛ بسط السلطة السياسية والنشاط السياسي عبر حدود الدولة القومية الحديثة، القرارات السياسية والإجراءات في جزء من العالم يمكن أن تكتسب بسرعة تداعيات عالمية،

ويمكن ربط العمل واتخاذ القرار من خلال الاتصالات السريعة في شبكات معقدة لصنع القرار والتفاعل.

وفي ظل هذا الوضع العالمي تصبح الشعوب مشتتة في مجتمعات الأقدار المتداخلة ، والسلطة السياسية المشتركة مشتتة متداخلة متنازع عليها وتهيمن عليها مجموعة من القوى والوكالات. [١]

[1]James Tully, Public Philosophy In A New Key, Volume Ii, Pp 58,59

وفي ضوء ذلك يرى تالي إننا نتعامل مع بعضنا البعض على أننا أحرار ومتساويين ، كغايات في حد ذاتها ، هذه هي المبادئ التي كانت ولا تزال تُستخدم لتبرير أكبر التفاوتات في تاريخ البشرية ؛ حروب التدخل والفتح والقهر والتحديث ، تدمير البيئة وتغير المناخ.[١]

تفترض الحرية المدنية الحديثة للملكية الخاصة والعقود بناءً على ذلك حرمان الناس التاريخي من الوصول إلى الأرض والموارد من خلال قوانينهم المحلية والمنظمات الاقتصادية غير الرأسمالية ، تراكم العمال المحرومين في سوق "حر" للعمال والمستهلكين بأجر ، تركيز وسائل الإنتاج في الشركات الخاصة ، وفرض النظم القانونية الحديثة لقانون الملكية وقانون العقود وقانون العمل وقانون التجارة التي تشكل وتحمي نظام الأسواق الحرة والتجارة الحرة؛ إن المواطنة الحديثة في التزامها الأساسي بالحرية المدنية للملكية والعقود الخاصة ترتكز على انتشار مؤسسات الرأسمالية هذه وتعتمد عليها، إنها أيضًا المبرر الرئيسي لانتشار هذه المؤسسات الاقتصادية فهي أساس الحرية الحديثة.

وهكذا فإن نشاط المشاركة يكرر الخطة الأساسية للمواطنة الحديثة لأن الناس يشاركون كمواطنين شرعيين يمارسون حقوقهم الديمقراطية وضمن قيود الحريات المدنية الحديثة حتى عندما يتصرف الناس معًا ويمارسون الحق الحديث في تقرير المصير ، يفعلون ذلك ضمن هذا الإطار القانوني التمثيلي.[٢]

---

[1] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought*,p2,3

[2]James tully , on global citizenship ,p 5,6

وبذلك يتم التعامل مع القدرات الإنتاجية للبشر كسلع للبيع في سوق العمل وبانتشار قانون العقود والعمل والشركات الغربي. يتم فصل الإنسان الجماعي إنتاج واستهلاك القدرات والأنشطة عن البيئة المحيطة العلاقات الاجتماعية المترابطة التي تحدث فيها، تُدرج القدرات الإنتاجية كسلع فردية (ملكية ذاتية) في سوق العمل العالمي المجرد والتنافسي والعلاقات غير الديموقراطية.

والنتيجة هي الاغتراب والاستغلال والضرر الذي تسببه المنافسة للمجتمع الأكبر وبذلك يتم التعامل مع العلاقات التي يعيشون فيها على أنها عوامل خارجية. [١]

يتضح من ذلك أن عمليات التقنين العالمي التي تصاحب العمليات الاقتصادية لعولمة رأس المال تؤدي إلى انتشار مئات الأنظمة العالمية ، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنظمة التجارة العالمية ، عمليات معقدة من الدستور العالمي، تحدد هذه الدساتير الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد والشعوب والدول والشركات الخاصة التي توفر الظروف لتوسيع رأسمالية الشركات العالمية، تتمتع هذه الأنظمة الدستورية بالقدرة على فرض الدساتير المحلية والوطنية ، وإجبارها على التوافق ، وتحرير الاقتصاد من السيطرة الديمقراطية للدول القومية القائمة.[٢]

وفي هذا الإطار تم فرض الديموقراطية الدستورية منخفضة الكثافة على غير الشعوب الغربية دون موافقتها أو مشاركتها الديمقراطية، هذه المستعمرات والنسخ المتماثلة ما بعد الاستعمار تخضع بعد ذلك إلى مجموعة من الأنظمة عبر الوطنية

[1] James Tully and others , Introducing global integral constitutionalism ,p p 10-11

[2] James Tully, The Unfreedom of the Moderns in Comparison to Their Ideals of Constitutional Democracy, the Modern Law Review, Vol. 65, No. 2, Mar., 2002, p211

والقوانين الدولية التي لا يكون لهم رأي فيها، هذه الأنظمة بدورها تحكمها أقوى الدول ذات السيادة التأسيسية من خلال المؤسسات العالمية والشبكات العسكرية التي لا يكون للمحكومين فيها أي رأي ، على الرغم من أنهم يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم. [١]

تعمل هذه الاتجاهات معًا لعزل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العالمية المتزايدة عن المناقشات والإصلاحات الديمقراطية العامة، الطريقة الوحيدة للنضال بفعالية ضد هذه التفاوتات الهائلة في الثروة والرفاهية تكون من خلال ممارسة الحريات الديمقراطية في أكثر المنتديات فعالية وأيضًا، بهذه الوسائل ، يتم مواجهة أسوأ الظروف. [٢]

وهكذا فإن الحريات المدنية وحقوق الشخص تفترض مسبقًا وتستند إلى إنسان له شكل عصري متميز أو قانوني من الذاتية يقع في مجموعة من الشروط المسبقة المؤسسية والتعليمية الحديثة، يجب أن يكون الشخص المعاصر قادرًا على رؤية نفسه والآخرين من وجهة النظر الشاملة المتمثلة في التجريد والتحرر من العلاقات مع الآخرين ، وعلى هذا النحو تكون مستقل بدلاً من الدخول في علاقات متبادلة مع الآخرين من، وجهة نظر الاستقلال والمساواة الشكلية والمجردة يكون للأفراد المدنيين حرية الدخول في علاقات مع بعضهم البعض على أساس الموافقة والعقود بغض النظر عن عدم المساواة الموضوعية، هذه العلاقات هي علاقات "حرة" لأن الأطراف المتعاقدة تمنح موافقتها التناظرية الجماعية التي تعبر عن الفهم المدني لحق الشعوب في تقرير مصيرها، يقال إن الناس قادرون على الوقوف والاستخلاص من العلاقات الموروثة

[1] James Tully, Public Philosophy In A New Key, Volume I I, Pp 216,217
[2] James Tully, Exclusion And Assimilation ,P201

سواء بين أعضاء مجتمع معين أو بينه وبين الشعوب الأخرى ، وفي اتفاقية دستورية تاريخية أسطورية أو تجربة فكرية افتراضية يتوصلون إلى اتفاق بشأن القوانين الأساسية، إخضاع أنفسهم للقوانين الدولية التي سيبرمونها مع الشعوب الأخرى.[١]

ادعت القوى العظمى الحق العالمي لمواطنيها ، والشركات التجارية ، والشركات الاحتكارية ، والشركات متعددة الجنسيات في السفر إلى بلدان أخرى ومحاولة الانخراط في "التجارة" بمعنيين من هذا المصطلح الأول: هو السفر حول العالم بحرية والتحدث مع سكان المجتمعات الأخرى ، ويشمل ذلك أنشطة مثل حق المستكشفين الغربيين والمبشرين والمنظمات الدينية والجمعيات التطوعية والأكاديميين ، وكذلك واجبهم في السفر إلى دول غير غربية أولاً : لدراسة وتصنيف عاداتهم المختلفة وطرقها في مراحل التطوير للمجتمعات والأعراق المختلفة وثانيا: محاولة تحريرهم من طرقهم المتدنية وتعليمهم طرق الغرب الحضارية الفريدة، هذا الحق العالمي هو سابقة تاريخية لحق المواطنة العالمية الحديثة لرابطات المجتمع المدني والأكاديميين الغربيين في تحديث ودمقرطة الناس في عالم ما بعد الاستعمار اليوم من خلال تزويدهم بالشروط المسبقة المؤسسية وأشكال المواطنة الحديثة ،المعنى الثاني لهذا الحق العالمي هو: السفر ومحاولة الانخراط في التجارة مع السكان للدخول في العقود والمعاهدات ، والحصول على الموارد ، وتوظيف العمال والانضباط ، وإنشاء وظائف تجارية و هكذا، في البداية استخدمتها القوى الأوروبية لإقامة احتكارات إمبريالية على استغلال موارد وعمالة المجتمعات غير الأوروبية ، لكن الإمبريالية الاحتكارية تراجعت تدريجياً نحو "التجارة الحرة" الإمبريالية في القرن التاسع عشر والعشرين.[٢]

[1]James tully , on global citizenship p,12,13.
[2]James tully ,two meaning of global citizenship ,p.10.

يرتبط هذا الحق بواجب "الضيافة" للبلد المضيف في فتح أبوابه للتجارة الحرة بهذا المعنى المزدوج: إذا أغلقوا باب الدخول أو خرقوا العقد أو صادروا ممتلكات الأجنبي الذي شارك في التجارة ، أو إذا طردوا الجمعيات التطوعية ، فإن السلطة القانونية المعترف بها بموجب القانون القديم للأمم أو القانون الإمبراطوري أو القانون الدولي لاحقا تمتلك حقًا متبادلًا في فتح الباب عن طريق الدبلوماسية أو التدخل العسكري ومعاقبة انتهاك الحق العالمي وطلب التعويضات أو التعويض حتى عن الأضرار الناجمة عن التدخل.[١]

وبذلك تم تأميم المواطنة الحديثة في نفس الوقت الذي تم فيه تأميم المواطنة المحلية؛ كان الناس في ظل التعليم والتحضر والواجب العسكري والتصنيع والمواطنة الحديثة يروا أنفسهم أولاً وقبل كل شيء ، ليسوا كمواطنين في مجتمعاتهم المحلية ، ولكن كأعضاء في مجتمع خيالي مجرد و غير متجانس من الأمة ، الجماهير والرموز للمواطنين الاحرار رسميًا وغير متساوين من الناحية المادية ، مع تجريد خيالي بنفس القدر من السيادة الشعبية التي تجسدها وتمارسها أسطوريا من خلال الحريات الفردية للمواطنة الحديثة المرتبطة بالمؤسسات القانونية والتمثيلية المركزية، هذه التجريدات والتحولات ، تم وصفها ومبرراتها في اللغة العلمية الاجتماعية للمواطنة الحديثة بأنها عمليات ومراحل تطورات التحديث التي حررت الأفراد من تخلف الممارسات العرفية ما قبل الحديثة وجعلتهم من ثم مواطنيها الأحرار والمتساويين. [٢]

وبذلك يمكن وصف العلاقات العالمية بأنها شبكة من العلاقات الإمبريالية غير المتكافئة إلى حد كبير بين الشمال والجنوب العالمي، تُظهر هذه العلاقات كيف تستمر

[1]Ibid ,p.11.
[2]Ibid ,p.8,9.

هيكلة الجوانب المختلفة للنظام العالمي المعاصر من خلال العلاقات الإمبراطورية الموروثة من خمسمائة عام من الإمبريالية الغربية، هذه العلاقات حدثت بعد إنهاء الاستعمار في القرن العشرين في مرحلة جديدة من الإمبريالية والتي تسمى بشكل قياسي الإمبريالية ما بعد الاستعمارية أو غير الرسمية.[١]

أن الانتشار الإمبراطوري للشكل المعياري للدول القومية الدستورية الحديثة الطراز على النمط الغربي والقانون الدولي عن طريق الاستعمار والحكم غير المباشر والحكم غير الرسمي على مدى المائة عامًا الماضية لم يحرر غير الغرب من الإمبريالية، على العكس تماما لقد كان ولا يزال الشكل السياسي والقانوني والاقتصادي الذي تم فيه توسيع علاقات اللامساواة والتبعية والاستغلال وتكثيفها في جميع أنحاء العالم.[٢]

ومع ذلك إذا أصبح المواطنون أكثر ديمقراطية ويسعون إلى ممارسة حقهم في تقرير المصير من خلال السيطرة الديمقراطية على حكومتهم واقتصادهم فإنهم بذلك ينتهكوا واجبهم بفتح أبوابهم أمام الاقتصاد العالمي وقوانينه والشركات المتعددة الجنسيات وإرساء الديمقراطية ، وهنا يتم التعامل معهم بإحدى استراتيجيتين: إما يتعرضون للقمع من قبل النخب التابعة لهم ، ويتم تقليص أو إلغاء الحقوق الديمقراطية وتصبح الحكومات أكثر استبدادية أو إذا نجح الشعب في الحصول على السلطة يتم استخدام الوسائل الخفية وغير الرسمية المتاحة للقوى العظمى لزعزعة استقرار الحكومة وتقويضها ، وإحداث تغيير في النظام ووضع سياسات للتكيف الهيكلي الليبرالي الجديد[٣]

[1] James tully ,public philosophy in new key , vol.1 ,p 6.
[2] Ibid ,p7,8
[3]James tully , on global citizenship,p.28,29.

والنتيجة هي أن شكلًا مقيدًا أو "منخفض الكثافة" من المواطنة المدنية الحديثة يتم الترويج له أو الوعد به على المستوى الوطني مع شكل منخفض الكثافة بنفس القدر من المواطنة العالمية للأفراد والمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي.[١]

والنتيجة ليست فقط المقاومة الشعبية المستمرة، والعسكرة المتصاعدة ، وعدم الاستقرار ، بل تصاعد التفاوتات العالمية بين الغرب وغير الغرب التي أصبحت الآن أسوأ مما كانت عليه في ذروة المرحلة القاسية للإمبريالية الغربية في مطلع القرن التاسع عشر.[٢]

ونتيجة لعولمة المواطنة الحديثة ومؤسساتها الأساسية فإن غالبية سكان العالم الذين لا يملكون أرضاً يتمتعون بممارسة حريتهم الحديثة في المصانع المستغلة للعمال والأحياء الفقيرة في الكوكب ، وبذلك يمكن أن نرى أن عولمة المواطنة الحديثة لا تميل إلى الديمقراطية والمساواة والاستقلال والسلام ، كما تعلن نظرياتها المبررة ، ولكن إلى الإمبريالية غير الرسمية وعدم المساواة والحرب، هذا الاتجاه متأصل في الوضع الحديث للمواطنة ككل من داخل مؤسساتها[٣]

وهنا يتفق جيمس تالي مع موري بوكتشين الذي أكد أن عالمًا ملوثًا تمامًا بالتسلسل الهرمي والسيطرة والطاعة يعبر عن إحساسه بالسلطة في الطريقة التي تعلمنا بها أن نرى أنفسنا: بوصفنا أشياء يمكن التلاعب بها ، أو أشياء يجب استخدامها. [٤]

---

[1] Ibid,p30

[2]Ibid,p.30,31.

[3]Ibid ,p.31,32.

[4]Murray Bookcin , The Ecology Of Freedom ,Chshire Books ,Usa ,1982, P.350.

ويتفق أيضا مع إيريك فروم الذي أكد أن الإنسان أصبح ترسًا في الآلة الاقتصادية الضخمة وهو ترس مهم إذا كان لديه رأس مال كبير، وهو ترس لا قيمة له إذا لم يكن لديه شيء لكنه دائمًا ترس لخدمة غرض خارج نفسه، وليست العلاقات الاقتصادية وحدها بل العلاقات الشخصية بين الناس أيضًا لها هذا الطابع من الاغتراب فبدلاً من وجود علاقات بين البشر توجد علاقات بين الأشياء.[١].

ويتفق كذلك مع آلان تورين الذي أكد أن الفردية سرعان ما تشظت إلى عدة حقائق أظهر لنا أحد أجزائها "أنا" هشة متقلبة خاضعة لكل الإعلانات والدعوات وصور الثقافة الجماهيرية بحيث لم يعد الفرد سوى شاشة تعرض عليها رغبات وحالات وعوالم خيالية مفبركة في مصانع الاتصالات الجديدة[٢].

كما أنه يتفق مع نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)(١٩٢٨) الذي رأى إن إصلاحات السوق قوضت من أسس تفعيل الديمقراطية وتركت الناس منعزلين "كل يبحث عن نفسه" إن لم تكن قد "سحقتهم"[٣].

يتضح من كل ما سبق إن الحديث عن المواطنة العالمية ليس له وجود حقيقي على أرض الواقع إلا بقدر محدود جدا؛ إن المواطنة العالمية هي اختراع غربي لفرض التحكم والهيمنة العالمية تحت ستار من الشعارات الزائفة المتمثلة في التحديث والحضارة والعولمة، إنها لا تقوم على فرض القيم الغربية كما هو شائع والمتمثلة في

---

[١]- إريك فروم , الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ١٩٧٢, ص ٩٤.

[٢]- آلان تورين ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١، ص ١٧٧.

[٣]- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٧٢.

الديموقراطية والحرية والانفتاح العالمي، لأن هذه القيم ليس لها وجود حقيقي حتى في هذه الدول الغربية .

إن هذه العولمة لا تخص المواطنين بأي حال من الأحوال، إنها ليست عولمة حوار أو تفاوض أو تواصل بين مواطني العالم، إنها ليست التبادل الثقافي المزعوم أو الانفتاح على الحضارات الأخرى، إنها هيمنة سياسية اقتصادية فرضتها الدول العظمى والشركات العملاقة وادعت بشكل لا وجود له على أرض الواقع أن المواطنين هم أساس هذه العولمة، ولكن الواقع يثبت لنا كل يوم أنهم خارج دائرة العولمة تماما، إنها عولمة قوى ومؤسسات عملاقة وليست عولمة مواطنين؛ إنها تعتمد على القوانين الدولية التي يتم فرضها والتحكم فيها من قبل هذه القوى والمؤسسات العملاقة لحماية مصالحهم وأهدافهم التوسعية والتي لا يكون للمواطنين أي مكان فيها ، إنها حقا إمبريالية ولكن إمبريالية من نوع جديد إنها إمبريالية الشعارات المزيفة التي تحميها المؤسسات والقوانين الدولية وعلى رأس هذه الشعارات المواطنة العالمية التي لا تكون في حقيقة الأمر سوى ضرب من الخيال والاوهام، ولكن الترويج لهذه الشعارات والدفاع عنها بكل الطرق والوسائل كان له دورا كبيرا في التلاعب بالعقول وتزييف الوعي وإيهام الناس بأن لهذه المواطنة وجود حقيقي حي ملموس على أرض الواقع، ولكنها في حقيقة الأمر مواطنة عالمية بدون مواطنين .

٣- المواطنة المدنية المتنوعة وعلاقتها بالتفكير النقدي

يتحدث جيمس تالي عن المواطنة المدنية المتنوعة بوصفها الخطوة الأولى والأساسية للوصول إلى مواطنة حقيقية على أرض الواقع، وللتخلص من زيف المفهوم الحالي للمواطنة العالمية .

ترتبط المواطنة المتنوعة بتنوع أو تعدد الممارسات المختلفة للمواطنة في الغرب والبلاد غير الغربية، تقدم لغة المواطنة المتنوعة والمدنية المواطنة باعتبارها ممارسة فردية أو "محلية" تأخذ أشكالاً لا حصر لها في لغات مختلفة لم يتم وصفها من حيث المؤسسات العالمية والعمليات التاريخية ، ولكن من حيث القواعد الشعبية أو الأنشطة المدنية[١]

فبدلاً من النظر إلى المواطنة كوضع داخل إطار مؤسسي تدعمه عمليات تاريخية عالمية ومعايير عالمية ، ينظر التقليد المتنوع إلى المواطنة على أنها ممارسات متفاوض عليها ، كإجراء عملي كعناصر فاعلة في السياقات والأنشطة المدنية ما يفعله المواطنون والطرق التي يتفاعلون من خلالها ،والتي يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها وترشيدها إلى حد ما (بأشكال لا حصر لها) ، ولكن هذا يكون ثانوي ، الشيء الأساسي هو ألعاب المواطنة الملموسة وطرق لعبها. [٢]

تتكون المواطنة المدنية من ممارسات متفاوض عليها طوال الطريق، وتشمل الأنشطة المدنية والمنافسة المستمرة والتفاوض بشأن هذه الممارسات من قبل المشاركين والأشخاص المتأثرين بها، لا يوجد أبدًا آخر صوت أو كلمة، إن شكل الممارسة المدنية لا يغلق أبدا من قبل الحدود ولكن دائما مفتوحة للتفاوض ، مهارات المواطنة المدنية لا تقتصر فقط على تعلم كيفية اللعب وفقًا لقواعد معينة للممارسة المدنية ، بل أيضًا على كيفية الإعلان عن سؤال نقدي حول القواعد (ومبرراتها النظرية) والاستماع بانتباه للأصوات التي يتم إسكاتها أو تشويهها حسب القواعد الرسمية ، هذه المفاوضات

[1] James tully ,two meaning of global citizenship,p3
[2]James tully , on global citizenship,p.35,36.

المستمرة حول ممارسات المواطنة المدنية هي نفسها أنشطة المواطنة المدنية التي تحافظ على التنظيم الداخلي للأنشطة المدنية مفتوحة وديمقراطية. [١]

وبذلك لا تعتمد المواطنة على تطبيق النظرية التجريبية أو الرسمية للمواطنة، إنها "ممارسة يتم التفاوض عليها" بشكل مكاني زماني بين الشركاء في العلاقات الحوارية والتفاعل العملي حيث توجد دائمًا إمكانية حدوث تقدم، هذه حرية لغوية براغماتية في التكلم وبدء التنافس والتحدث بطريقة أخرى[٢]

في حين تركز المواطنة الحديثة على المواطنة كوضع قانوني عالمي تدعمه مؤسسات وعمليات الترشيد التي تمكن وتحد من إمكانية النشاط المدني (توجه مؤسسي، عالمي) ، تركز المواطنة المتنوعة على الأنشطة المدنية الفردية والارتجال الذي يحكمه في أي ممارسة للحكم والطرق المتنوعة التي يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها أو حظرها في سياقات مختلفة (نشاط مدني ، توجه سياقي)، المواطنة ليست حالة تمنحها مؤسسات الدولة الدستورية الحديثة والقانون الدولي ؛ بل ممارسات تفاوضية يصبح فيها المواطن مواطناً من خلال المشاركة.[٣]

على الرغم من الاتجاهات المدمرة فقد نجا عالم آخر من التنوع القانوني والسياسي وحتى الاقتصادي وما زال موقع الأنشطة المدنية لملايين الناس، أولئك الذين ليسوا جزءًا من النخبة الغربية قد تمكنوا من الحفاظ على ممارسات المواطنة المحلية المتنوعة على قيد الحياة إلى حد ما ضمن المعايير الواسعة لعلاقات التبعية غير الرسمية، من بين أكثر الأمثلة المذهلة بين العديد منها بقاء ٣٠٠ مليون من السكان

[1]Ibid,p.36.
[2]Ibid ,p.5,6
[3] James tully ,two meaning of global citizenship,p3,4

الأصليين وتعاودهم بتقاليدهم في الحكم والمواطنة بعد ٥٠٠ عام من الإبادة الجماعية ونزع الملكية والتهميش والاستيعاب الذي لا هوادة فيه استمرت تجربة العيش مع المواطنة[١]

في الغرب الحديث بقيت مجموعة كبيرة من ممارسات المواطنة المحلية على قيد الحياة داخل فترات من المواطنة الحديثة المتمحورة حول الدولة: مثل منظمات الطبقة العاملة التقليدية، وعدد لا يحصى من الأشكال الجديدة والإبداعية من الشبكات التي تربط المواطنين في المناطق الريفية والحضرية بطرق لا حصر لها وحول علاقات مدنية لا تعد ولا تحصى (البيئة ، وحل النزاعات بدون عنف، والاسكان بتكلفة منخفضة، ومكافحة العنصرية ، والزراعة العضوية ، وأمن الحي)، تتضاعف ممارسات المواطنة والارتجال القديمة والجديدة بشكل سريع اليوم في التحول إلى جيل محلي ، جيل جديد خاب أمله من تلاعب النخبة بالمواطنة التمثيلية.[٢]

وفي ضوء ذلك يرى جيمس تالي أن المواطنة هي الهوية التي نكتسبها من خلال كوننا "مواطنين أحرارًا" ، ومن خلال المشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي لشعب حر.[٣]

وإذا تساءلنا ما الذي نقصده بالهوية نجد إنها ليست الهوية النظرية للشخص؛ إنها ليست مجرد حقيقة علمية أو سبب نظري، إنها الهوية العملية للشخص ، وهي وسيلة للوجود في العالم مع الآخرين، الهوية العملية هي شكل من أشكال الذات الذاتية وتكوين الذات، إنه هيكل للتقييمات القوية التي يتماشى مع البشر ويقدرونها ، تؤكد أن

[1]Ibid ,pp.25,26.
[2]Ibid ,p.25,26.
[3]James tully ,public philosophy in new key , vol.1,p.161,162.

حياتهم تستحق العيش وأن أفعالهم تستحق التعهد ، والوصف الذي يطالبون بموجبه – كشرط لتقدير الذات – أن يتعرف عليهم الآخرون ويحترمونهم.[1]

وهنا يؤكد تالي أن هناك ثلاثة سمات رئيسية لهويتنا كمواطنين: إنها شكل من أشكال الوعي الذاتي وتشكيل الذات التي يأتي المرء لاكتسابها من خلال المشاركة مع الآخرين في المجالات العامة حيث تتم مناقشة ممارسة السلطة السياسية والتفاوض بشأنها، بعد ذلك يتم الحصول على شكل محدد من الوعي الذاتي من خلال المشاركة: إدراك الذات كعضو في الاتحاد السياسي وانتمائه إليه، الآن هذا الشعور بالانتماء إلى الرابطة السياسية كما يقول هابرماس لا يكون فقط من خلال الوعي بأنفسنا كمواطنين متساوين في حكم القانون الدستوري؛ لأن هذا وحده لا يكفي لتوليد التضامن والولاء بين أعضاء الجمعيات السياسية الحديثة، من الضروري أيضًا تعزيز الوعي بذاتنا بوصفنا إلى حد ما وكلاء أو مؤلفين أو محررين لتلك القوانين، هذا هو ما ينسجم مع الحكم الذاتي أو السيادة الشعبية ، ولكن لا يمكن جعل هذا الشرط المتمثل في "الشرعية الديمقراطية" جيدًا إلا إذا كان لأعضاء الجمعية رأي ما في الطريقة التي تمارس بها السلطة السياسية من خلال القوانين؛ لأن نشاط الحرية المدنية هذا بالتحديد هو الذي يخلق في الواقع ، أو يجعل الخير في الوعي بأهمية القوانين ودورها في تحقيق الصالح العام ، بدلاً من كونها مفروضة وغير ديمقراطية.

أخيرًا يتمثل شكل المشاركة الضروري لدستور هوية المواطن في "الحصول على رأي" أو "الدخول" في الحوارات والمفاوضات العامة حول كيفية ممارسة السلطة السياسية ومن يقوم بذلك، وبهذا يمكننا أن نقول أن المواطنة موضوعية وحوارية (شكل من أشكال الهوية التي نحققها في الحوارات العامة مع الآخرين)، وفقًا للتراث الإنساني

[1] Ibid ,p 168

المدني ، فإن الحوارات العامة والمفاوضات حول الصالح العام التي أصبحنا مواطنين أحرارًا وشعوبًا حرة بها تعرض الملامح الثلاث التالية: (١) الحوارات العامة هي ممارسة التفكير العملي وليس النظريً فقط؛ أنها تنطوي على الإقناع ، التحقيق ، التفاوض ،البحث عن المعلومات ، والتداول ، والخطابة ، والانتقائية، (٢) إنهم "ناهضون": يتنافس المواطنون والحكام على أشكال الاعتراف المتبادل والحكم ويتعارضون إلى ما لا نهاية ، وفقًا لمبادئ الحرية والمساواة والتميز المشتركة، (٣) الحوارات السياسية هي دائمًا "مفاوضات" وليست "توافقًا" أي اتفاق جزئي أو مشروط إلى حد ما ؛ إنها تكون مفتوحة لإعادة الوصف المعقول والتحدي، إن عناصر الخلاف المعقول وعدم التوافق والإجماع والمعارضة وإعادة التفاوض والتوفيق تمثل في أي اتفاق نوع من "الاستفزاز الدائم"، إن الانفتاح دائمًا على الاستماع إلى الجانب الآخر ، والتفاوض على تسوية قابلة للمراجعة ، بدلاً من التركيز على إجماع غير مشروط ، هو لب ممارسة التفكير العام.[١]

باختصار ، المواطنة هي هوية يكتسبها الأعضاء من خلال تبادل الآراء في الحوارات العامة والمفاوضات حول كيفية ذلك ومن يمارس السلطة السياسية، وجود أصوات في أنشطة النقاش والتفاوض هذه يولّد روابط التضامن والشعور بالانتماء إلى الرابطة السياسية؛ إن الرابطة التي تتمتع بالحكم الذاتي والتي تتعرف عليها نظرًا لأنك أصبحت مواطناً من خلال هذه المشاركة هي ما نسميه "شعبًا حرًا" أو "شعوبًا حرة" في جمعيات متعددة الجنسيات، نظرًا لأن المناقشات العامة تتسم بالمنافسة والخلاف عن

[1]Ibid ,p.162,163.

طريق "التفاوض" بالمعنى الكلاسيكي ، أن المواطنين الأحرار يخضعون فقط للشروط التي "يختارون فرضها على أنفسهم"[١]

على النقيض من عقلانية المواطنة الحديثة ، يستخدم المواطنون المتنوعون أنواع التفكير المنطقي والسياقي، يبدأون من اللغات المحلية والممارسات التفاوضية للمواطنين ويقارنون أوجه التشابه والاختلاف بين بعضهم البعض من وجهات نظر مختلفة ، إما من خلال الانخراط في أشكال أخرى من المواطنة أو من خلال الحوارات المدنية بين المواطنين المتنوعين، وبالتالي لا توجد لغة شاملة وعالمية للمواطنة تحدد جميع اللغات الأخرى فيما يتعلق بأحد الأشكال المثالية ، ولكن بدلاً من ذلك تعدد من عبور متقاطع ولغات جزئية وغير مكتملة دائمًا من أوجه التشابه والاختلافات المنسوجة في ممارساتها وتستخدم في أغراض مختلفة، من خلال هذه الوسائل البديلة الموجودة فإن أنواع التفكير المقارن والحوارات النقدية تمكن المواطنين من الكشف عن العالم المدني باعتباره متعدد الأكوان المتنوعة ، وموقفهم المدني يعبر عن الوعي بالتنوع.[٢]

ونتيجة لذلك فإن شروط المواطنة ليست ثابتة ولكنها مفتوحة للنقاش والمناقشة من قبل المواطنين الأحرار في سياق فرضها على أنفسهم، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معاملة مبدأي الشعب الحر: الدستورية والسيادة الشعبية على قدم المساواة.[٣]

لذلك ولأن الانخراط في المناقشات العامة يكون مستمر بلا نهاية فإن المفاوضات على شروط المواطنة وكل ما يتعلق بها تشكل وتدعم هوياتنا بوصفنا

[1]Ibid ,p.163,164.
[2]James tully , on global citizenship,p.36,37.
[3]James tully ,public philosophy in new key,vol1, p.163,164.

مواطنين أحرار وتولد الشعور بالانتماء إلى شعب حر، في المناقشات العامة يكشف المواطنون عن الهويات التي يرغبون في رؤيتها معترفًا بها ، في المقابل ، عندما تكون أنشطة "المواطنة هذه غير متوفرة أو مقيدة تعسفيًا ، يظل أعضاء أي جمعية سياسية رعايا بدلاً من كونهم مواطنين لأن القوانين تُفرض عليهم دون أن يكون لهم رأي فيها.[١]

المواطنون المدنيون لا يُنظر إليهم فقط على أنهم أصحاب الحقوق والواجبات المدنية ولكن على أنهم أصحاب القدرات ، الكفاءات والشخصية والسلوك المكتسب في المشاركة المشار إليها باعتبارها "فضائل مدنية".[٢]

وبذلك يصبح الأفراد مواطنين مدنيين فقط بحكم المشاركة الفعلية في الأنشطة المدنية، لا يمكن للمرء الحصول على خصائص المواطن إلا من خلال التدريب المتواصل على ممارسات المواطنة: القدرات اللغوية ، وأنماط السلوك والتفاعل في العلاقات مع الآخرين ، وأشكال الوعي بالذات والآخرين ، الاستجواب والتفاوض على أي من هذه الميزات والمتابعة بطرق جديدة ومبتكرة ، وبذلك يشارك المواطنون المدنيون في "التربية المدنية" ويختبروا الأنشطة والفنون العملية ليصبحوا مواطنين مدنيين[٣]

وبذلك يتم تعزيز الوعي واحترام التنوع في جميع مجالات المجتمع حتى يتمكن جميع الأعضاء من المشاركة على أساس الاحترام المتبادل، هذا النوع من الطلب يدعو بشكل موحد إلى إصلاح المناهج ، والتدريب في مجال التنوع الثقافي في العمل ،

[1] Ibid, p164
[2]James Tully, Public Philosophy In A New Key, Volume Ii , Pp 271,272
[3]James tully , on global citizenship,p,p.37,38.

والأهم من ذلك ، التفاوض الديمقراطي بشأن سياسات ومعايير المساواة الحساسة للتنوع في القطاعين العام والخاص .[١]

تتمثل المواطنة الديموقراطية في مشاركة المواطنين في الطرق التي يحكم بها سلوكهم: في أي نظام أو ممارسة للحكم يشارك المواطنون من خلال إبداء الرأي و التفاوض حول كيفية ممارسة السلطة ومن يمارسها، هذا النوع من الحكومة ديمقراطي لمجرد أنه ينطوي على حوار بين من يمارسون السلطة والذين تمارس عليهم ، بدلاً من أشكال الحكم غير الديموقراطي التي تنسق العمل الإنساني دون الرجوع إلى المتضررين كما هو الحال في منظمات السوق والبيروقراطية، فإن الحوار هو أي شكل من أشكال المواجهة المتبادلة في شبكات من العلاقات مع الآخرين الذين لا يمكن اختزال وجهات نظرهم ، من مواقفهم الخاصة حول القضية المطروحة حتى فهمهم للخلفية العامة بشكل كامل؛ إن آرائهم أو أحكامهم أو أسبابهم أو تفاهماتهم تبرز عنصرًا مثيرًا للجدل في الآخر.[٢]

لا يتم جلب المواطنة المدنية إلى العالم عن طريق الإكراه أو مؤسسات القانون أو الدولة القومية أو القانون الدولي ، ولكن عن طريق المواطنين الذين يمارسون الأنشطة المدنية وخلق عوالم مدنية، ونتيجة لذلك لا يمكن أن تكون المشاركة في الأنشطة المدنية واجبًا تفرضه سلطة قسرية ؛ لأن ذلك سيكون بمثابة وضع مؤسسة مدنية قبل الأنشطة المدنية.[٣]

[1]James tully ,public philosophy in new key,vol1 ,p.171,172.
[2]Ibid,pp.145,146,
[3]James tully , on global citizenship,p.38,39

ومن هنا فإن الدستورية يمكن أن تستجيب للنضالات المعاصرة من خلال إعادة تصور الدساتير على أنها مفتوحة للنقاش المستمر والتفاوض من قبل الخاضعين لها، سيكون هذا انتقال من الديمقراطية الدستورية حيث يتم تصور الدستور على أنه تأسيس النشاط الديمقراطي والوقوف وراءه) إلى الدستورية الديمقراطية حيث يوجد الدستور والتفاوض الديمقراطي عليه[١]

للنشاط المدني أيضًا جانب مهم آخر هو الروح أو الخير الذي يتم توجيه النشاط نحوه والذي يدعمه النشاط ويتجلى فيه، يعطي النشاط طابعه المدني أو روحه، وبالتالي فإن الروح المدنية هي خير مدني، المواطنة الحديثة مغرورة ، موجهة نحو حماية حرية الأفراد في أن يكونوا متحررين من التدخل، وأن يكونوا أحرارا في ممارسة استقلالهم في المجال الخاص أو في المجال العام الرسمي، على النقيض من ذلك ، فإن المواطنة المتنوعة في كل من العلاقات بين المواطن والحكم هي مركزية إنسانية ومركزية للإنسان، يتم توجيه الأنشطة المدنية نحو رعاية الجمهور أو العناصر المدنية في المدينة المترابطة: أي المجتمع وأعضائه مرتبطون معاً بعلاقات المواطن / الحكم ، وعلاقات التعايش المتبادل مع البيئة المحيطة، العناصر المدنية متعددة وهي أيضًا تخضع لمفاوضات ديمقراطية مستمرة وتشمل هذه العناصر الديمقراطية العلاقات المدنية في العديد من المجالات وتنمية الشخصية والالتفاف التي تأتي من المشاركة ، والعناصر الأساسية مثل رعاية البيئة والاعتماد على الاقتصاد التعاوني والمساعدة المتبادلة والتجارة العادلة والمساواة بين المواطنين وما إلى ذلك.[٢]

[1] James Tully, Public Philosophy In A New Key, Volume Ii, Pp 4,5
[2]James tully , on global citizenship,p.64,65.

وفي ضوء ذلك يرى تالي أنه لا يتم تحديد الحضارة وإرساء الديمقراطية بمجموعة من المؤسسات والعمليات الغربية التي غالباً ما تفرض قسراً على الممارسات الأخرى ؛ لأن ذلك يحدث فقط من خلال المواطنين الذين يتفاوضون بشكل غير عنيف على علاقات الحكم ويحولونها حيث يجدون أنفسهم في علاقات المواطن / الحكم أو علاقات المواطن من الألف إلى الياء، هذا هو قلب المواطنة المدنية، كما رأينا فإن هذا النشاط يتدفق من الممارسات الأولية المتفاوض عليها ، في مجال الإمكانيات داخل العلاقة يدخل كل من الشريكين (الحكام والمحكومين) للتفاوض على العلاقة التي يشتركون فيها، يصبح المحكومون مواطنين صالحين فقط من خلال ممارسة حريتهم المدنية بالدخول في هذه الأنواع من التفاوض في جميع مراحله المعقدة: الاستماع إلى الأطراف الأخرى ، والاستجابة ، والتفاوض بحسن نية الالتزام بالنتائج وتجربة العلاقة المعدلة أو المحولة وما إلى ذلك، على الجانب الآخر يصبح الحكام صالحين فقط من خلال فعل الشيء نفسه: الاستماع إلى ما يقوله المواطنون ، والرد والمساءلة من جانبهم، علاقة المواطن / الحكم هي شراكة مترابطة وتفاعلية ومفتوحة العضوية في التعلم المتبادل والتمكين، إن التطور غير المتوقع للعلاقة وهويات الشركاء مع مرور الوقت هو ما يسميه التقليد المدني بالتقدم، إذا فشل المحكومون في ممارسة حريتهم في أن يكون لهم رأي في علاقات الحكم التي يكونون جزء منها والتحدث بصدق إلى السلطة ، فلن يصبحوا مواطنين أبدًا. يظلون مستعبدين وخاضعين: أي موضوعات للعلاقات القيادية والطاعة الأحادية أو الاستبدادية، إنها يشبه حياة المنفى ، حيث قد يتمتع الفرد بحرية سلبية ولكن ليس بحرية مدنية، وبالمثل إذا رفض الحكام الاستماع والدخول في مفاوضات ، وإسكات المواطنين أو التعامل مع مطالبهم على أنها حرية التعبير التي ليس عليهم أي التزام بالرد عليها ، فلن يصبحوا حكامًا صالحين

أبدًا يظلون طغاة غير خاضعين للمساءلة ، مستقلين ويخضعون فقط لإرادتهم وشهيتهم التعسفية.[١]

تشتمل ممارسات الحرية المدنية على مجموعة واسعة من الطرق التي يعمل بها المواطنون معًا في مجال علاقات الحكم وضد الأبعاد القمعية والظالمة لها، وتتراوح هذه بين طرق التصرف بطريقة أخرى في فضاء علاقات الحكم إلى الطعن فيها والتفاوض بشأنها ومواجهتها والسعي لتغييرها، الهدف العام لهذه الأنشطة المدنية المتنوعة هو جعل علاقات الحكم القمعية والظالمة تحت السلطة المشتركة المستمرة للمواطنين الخاضعين لها أي إضفاء الطابع المدني وإضفاء الطابع الديمقراطي عليهم من أسفل.[2]

إن التفاعل بين الأفكار وإعادة الوصف في الحوارات السياسية يمكن أن يجمع أيًا من الأنواع الأساسية الستة للتفكير: حوار الإقناع ، التحقيق ، التفاوض، حوار البحث عن المعلومات، التداول، والحوار الثوري، إنها تشكل المشاركة في الحوارات والمفاوضات حول كيفية ممارسة السلطة من جانبنا ومن هويتنا "كمواطنين" وتولد روابط التضامن والشعور بالانتماء إلى الرابطة السياسية ("الشعب") التي تأتي إلى حيز الوجود وتكون مستدامة من هذا النشاط[٣]

وهنا يتفق جيمس تالي مع موري بوكتشين الذي رأى أننا إذا أردنا مجتمعًا مدنيًا حقيقيًا فإنه لابد من وجود المواطن الذي ستقع على يديه مسؤولية خلق هذا المجتمع ، وإذا تساءلنا من هذا المواطن؟ نجد أنه من يمارس الحرية من خلال المشاركة في

[1]Ibid,p.50,51.
[2]James tully ,public philosophy in new key,vol1,p.3,4.
[3]Ibid,p.145,146,

المؤسسات الحرة ، ومن خلال إظهار نشاط الحرية، ولا يكون المواطن حرًا بالمعني السلبي فقط الذي يعني التحرر من القيود فقط ؛ لأن المجتمع الأصيل ليس مجرد كوكبة هيكلية للبشر ، بل هو ممارسة فعلية للتجمع[1]

ويتفق كذلك مع إريك فروم الذي أكد أنه لابد من وجود ديمقراطية إيجابية نشطة (ديمقراطية مشاركة)؛ حيث شئون المجتمع قريبة إلى قلوب المواطنين، وتهمهم بالقدر نفسه الذي تهمهم شئونهم الشخصية، وبالمشاركة في حياة الجماعة وشئونها يصبح الأفراد أكثر إقبالاً وحماسًا في حياتهم الشخصية[٢].

ويتفق أيضا مع روبرت دال (Robert Dahl) (١٩١٥ – ٢٠١٤) الذي أكد أنه من خلال إشراك أفراد الشعب في عملية حكم ذاتهم فإنهم جميعًا يتعلمون كيفية التصرف بوصفهم أفرادًا مسئولين أخلاقياً . وهذه المسئولية المشتركة تمكنهم من صنع قرارات تتعلق بمبادئهم، وقواعدهم ، وقوانينهم، وسياساتهم ونهجهم، العام ،وكل ما يتعلق بأمور حياتهم [٣].

[1] Murray Bookcin ,The Ecology Of Freedom , P.263

[٢] إريك فروم, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, ١٩٨٩, ص ١٧٤.

[٣] روبرت دال , الديمقراطية ونقادها , ترجمة : نمير عباس مضفر , مراجعة : فاروق منصور , بيروت , دار الفارس للنشر والتوزيع , ٢٠٠٥ , ص ١٣٥ , ١٤٠ , ١٤٣

كما أنه يتفق مع آلان تورين الذي أكد أن الهدف الرئيس من الديمقراطية هو إنشاء مجتمع سياسي عادل يتم فيه إلغاء كافة أشكال السيطرة والاستغلال بالسماح للأفراد ، والجماعات بأن يصبحوا أفرادًا أحرارًا منتجين لتاريخهم[١].

ويتفق كذلك مع رونالد دوركين (Ronald dworkin) (١٩٣١- ٢٠١٣) الذي أكد أننا إذا أردنا المسئولية، فإن كل شخص يجب أن يتم السماح له بالمشاركة بطريقة صحيحة في القرارات الجماعية التي يتم حكمه من خلالها[٢].

وطبقًا للتصور الخاص بديمقراطية المشاركة فإن الأفراد يحكمون أنفسهم لأن كلاً منهم يكون شريكًا تامًا في المشروع السياسي الجماعي[٣].

وهنا يرى تالي أن التنوع التشاركي يتضمن إعادة توزيع الوصول إلى السلطة السياسية حتى تشارك الأقليات المضطهدة والمستبعدة والنساء على قدم المساواة.[٤]

أن مثل هذه المفاوضات الشعبية توفر الاستقرار والشعور بالانتماء ، توفر المفاوضات المفتوحة للمواطنين والممثلين الموثوق بهم معيارًا جديدًا أو متجددًا للاعتراف مستقرًا لأن الأشخاص الذين يجب أن يتحملوه كان لهم رأي في صياغته وتوصلوا إلى تأييده جيدًا، هذا هو الشعور بالانتماء المناسب للديمقراطية.[٥]

---

[١]- آلان تورين , ما الديمقراطية, ترجمة: عبود كاسوحة, دمشق, منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية, ٢٠٠٠, ص ٣٢٠- ٣٢١- ٩١.

[2]- Ronald Dworkin, Justice For Hedgehogs, London , Cambridge, Harvard university press, 2011, p. 365.

[3]- Ronald Dworkin , Is Democracy Possible Here?: Principles for A new political debate, Princeton, new jersey, Princeton university press, 2006 , b131.

[4] James tully ,public philosophy in new key,vol1, pp153,154

[5] Ibid,p176

لا تقتصر الألعاب الديمقراطية لتعديل قواعد الحكم على المؤسسات الرسمية في الديمقراطية الدستورية ولكن يمكن أن تحدث في أي ممارسة للحكم، لقد تم توسيع طرق المشاركة المباشرة وغير المباشرة، يقوم المواطنون اليوم بتجميع وإثارة الحوار والتفاوض ومنافسة أشكال الحكم خارج المؤسسات التمثيلية الرسمية ديمقراطية، يشاركون مباشرة في العديد من المواقع: المواقع المحلية والدولية لصناعات الموارد لتحدي الطريقة التي تحكم بها البيئة ، وأماكن العمل في جميع أنحاء العالم ، واجتماعات المساهمين ، وتجمعات الوكالات التنظيمية العالمية ، والأمم المتحدة ، والصراعات المتعلقة بحقوق الإنسان والثقافة[١]

لم يكن المواطنون غير مبالين كما كان متوقعًا، لقد طالبوا بالمشاركة الديمقراطية في ممارسة أنظمة الحكم "المخصخصة" بطريقتين متميزتين: من ناحية السعي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات العامة أينما تحدث استجابة لتقليص حجم الخدمات العامة ، طالب المواطنون بالمشاركة في صياغة وتقديم الخدمات العامة ، سواء تم التعاقد معهم لشبه هيئات عامة أو تم نقلهم إلى قطاع المتطوعين أي أنهم طالبوا بمعاملتهم بوصفهم "مواطنين" بدلاً من "رعايا" أو متلقين سلبيين للخدمات كما هو الحال في ليبرالية الرفاهية أو غير متلقين كما في ظل الليبرالية الجديدة، لقد استجابوا بطرق جديدة للتعاقد مع الخدمات العامة وتقليص حجمها ، وخلق أنواع مختلفة من الشراكات والممارسات الديمقراطية "الترابطية".[٢]

يمكن للأفراد الانخراط في المواطنة والحرية الشخصية فقط إذا كان لديهم عتبة احترام الذات ، الشعور بقيمة الفرد الخاصة والاقتناع الآمن بأن ما يجب أن يقولوه

[1] Ibid,pp154, 155
[2]Ibid ,p.156.157

ويفعلوه في السياسة والحياة يستحقان العناء، الأساس الاجتماعي لاحترام الذات هو أن يدرك الآخرون قيمة أنشطة الفرد وأهدافه أن هناك رابطة يمكن للأفراد من خلالها اكتساب مستوى من الثقة في قيمة ما يقولون ويفعلون، نظرًا لما يقوله الناس ويفعلونه فإن الخطط التي يقومون بصياغتها ومراجعتها تتشكل جزئياً من هويتهم الثقافية ؛ فإن حالة احترام الذات هي مجتمع يتم فيه الاعتراف بثقافتهم ، وتأكيدها من قبل الآخرين[1]

وإذا تساءلنا عن العلاقة بين المواطنة المدنية المتنوعة والتفكير النقدي نجد أن جيمس تالي يجيب عن هذا التساؤل مؤكدا أن النظرية السياسية أو الفلسفة لا تمتد إلى ثلاثة آلاف سنة فقط من دراسة السياسة بطرق لا حصر لها، ولكن أيضًا ثلاثة ألاف سنة من الحوارات بين الممارسين على مختلف النهج ، ومزاياها النسبية والمعايير المتنافسة لمقارنتها؛ لأنه لا توجد إجابة محددة، لا نهاية لهذا الحوار بدلاً من ذلك هذا النوع من الحوار المفتوح هو الذي يضفي نظرة ثاقبة على نشاط التوضيح المتبادل نفسه، يكتسب شركاء الحوار نظرة ثاقبة على أي حكم ، يتم الحكم والمنافسة في الحكم من خلال تبادل الأسئلة والأجوبة على طرق مختلفة لدراسة السياسة وعلى معايير مختلفة لتقييمهم بالنسبة لكيفية إلقاء الضوء على جوانب مختلفة من عوالم السياسة المعقدة، وما الذي يعتبر "الجوانب المختلفة لعوالم السياسة المعقدة" موضع تساؤل أيضًا في سياق الحوار.

وهنا يؤكد تالي أنه يمكن تقديم هذا النهج العملي والنقدي والتاريخي من خلال تقديم خصائصه الأساسية وأهمها : إن هذا النهج يبدأ من ويمنح أولوية معينة للممارسة، إنه شكل من أشكال التفكير الفلسفي حول ممارسات الحكم في الوقت الحاضر والتي يتم تجربتها على أنها قمعية بطريقة ما ويتم التشكيك فيها من قبل

[1]Ibid ,p.253.254

الخاضعين لها، ثم يُنظر إلى نظام الممارسات المشكوك فيه على أنه مشكلة ليصبح موضع المنافسة والتفاوض في الممارسة والتأمل والحلول والإصلاحات المتتالية، في النظرية والسياسة لا يتمثل الهدف في تطوير نظرية معيارية كحل لحل هذه الطريقة في الحكم ، مثل نظرية العدالة أو المساواة أو الديمقراطية بدلاً من ذلك هو الكشف عن الشروط الطارئة تاريخياً لإمكانية هذه المجموعة الفريدة من الممارسات التاريخية الحكم ومجموعة من المشاكل المميزة والحلول التي تثيرها، هذا النهج ليس نوعًا من النظرية السياسية بل هو نوع من "الفلسفة العملية" : أي ، طريقة فلسفية للحياة موجهة نحو العمل على أنفسنا من خلال العمل على الممارسات والإشكاليات، والهدف من ذلك هو عدم تقديم وصف سميك إثنوغرافي يهدف إلى التوضيح والتفاهم من أجل مصلحته، بدلاً من ذلك ، يسعى إلى وصف شروط إمكانية الشكل الإشكالي للحكم في إعادة الوصف في مفردات جديدة التي تحول الفهم الذاتي لأولئك الخاضعين لها والتي تكافح في داخله ، وتمكينهم من رؤية الظروف الطارئة و احتمالات حكم أنفسهم بشكل مختلف، وبالتالي فهي ليست مجرد فلسفة سياسية تفسيرية ، ولكن أيضا نوع معين من النقد أو موقف نقدي تجاه طرق الحكم في الوقت الحاضر موقف الاختبار والتحول المحتمل.[1]

وبذلك يسعى هذا النهج إلى إقامة علاقة متبادلة مستمرة مع النضالات الملموسة والمفاوضات وتنفيذ المواطنين الذين يجربون تعديل ممارسات الحكم على أرض الواقع، هذه ليست مسألة تحديد حدود الكيفية التي يجب أن يفكروا بها ، ويتعمدوا ويتصرفوا إذا كانوا يريدون أن يكونوا شرعيين ، بل على العكس من ذلك أن يقدموا رسمًا مفصلاً للحدود التعسفية وغير الضرورية للطرق التي تفرض عليهم في التفكير

[1]Ibid ,p p.15,16.

والتعمد والتصرف ، والطرق الممكنة لتجاوزها في هذا السياق، في المقابل توفر تجربة التفاوض المدني والتغيير في الممارسة العملية والسخط الذي ينشأ رداً على ذلك اختبارًا عمليًا للبحوث النقدية والتاريخية والزخم لجولة أخرى من النشاط النقدي، تقف هذه التحقيقات الفلسفية في علاقة متبادلة مع الحاضر كنوع من الانتقاد العلني الدائم لعلاقات المعنى والقوة والذاتية التي نفكر بها ونتصرف بها سياسياً وممارسات حرية الفكر والعمل التي نحاول من خلالها اختبارها وتحسينها، ومن هنا جاءت التسمية "الفلسفة العامة كنشاط نقدي".[١]

لقد وسع منظرو الديمقراطية الاجتماعية نطاق الفلسفة السياسية ليشمل: الصراعات على الممارسات غير الديمقراطية للإنتاج والاستهلاك ، وقد وسع الفلاسفة البيئيون أدوات التحليل النظري لتشمل علاقاتنا بالبيئة في الآونة الأخيرة ، كذلك لفت الفلاسفة السياسيون والقانونيون النسويون الانتباه إلى مجموعة واسعة من أوجه عدم المساواة في العلاقات بين الرجل والمرأة تحت الحريات والمساواة الرسمية وعبر المؤسسات الخاصة والعامة في المجتمعات الحديثة.

وقد تحدث فلاسفة التعددية الثقافية عن تعدد الجنسيات وحقوق السكان الأصليين والتعددية الدستورية، النضال من أجل الاعتراف بالتنوع الثقافي واستيعابه داخل وعبر المؤسسات الحرة والمتساوية رسمياً للديمقراطيات الدستورية، شكك منظرو الإمبراطورية والعولمة من الأسفل والديمقراطية العالمية والهجرة والعدالة فيما وراء الحدود في دقة المفاهيم الموروثة عن الدول القومية القائمة بذاتها في تمثيل الأنظمة العالمية المعقدة متعددة الطبقات للحكم المباشر وغير المباشر لأشكال جديدة من عدم المساواة والاستغلال ونزع الملكية والعنف ، وأشكال النضال المحلي والعالمي من قبل

[1]Ibid ,p.17-19.

المحكومين في كل مكان ، أخيرًا لفت علماء ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة الانتباه إلى كيف أن لغاتنا المنطقية السائدة المتمثلة في التفكير السياسي لا تنصف تعدد الأصوات المختلفة التي تناضل من أجل حرية أن يكون لها رأي ديمقراطي فعال حول الطرق التي تحكمها .

والسؤال الأول للفلسفة السياسية اليوم هو إذن: كيف نلتفت إلى تعددية الأصوات والأنشطة السياسية دون تشويهها أو استبعادها بالطريقة ذاتها التي نتعامل بها معها؟[1]

تشير الأنواع الستة من الدراسة النقدية إلى أنه لا يمكننا أن نقبل بشكل غير نقدي كنقطة انطلاق لدينا اللغات والممارسات الافتراضية للسياسة وتقاليدها المتنافسة في التفسير وحل المشكلات الموروثة من التنوير الأول ، كما لو كانت شاملة بلا شك، شرعية ، تتطلب التوضيح والتحليل وبناء النظرية والإصلاح فقط، إذا أردنا أن نطور فلسفة سياسية لديها القدرة على الكشف عن أشكال محددة من الاضطهاد اليوم فإننا نحتاج إلى موقف نقدي في التنوير بدلاً من عقيدة ، والتي يمكنها اختبار وإصلاح الجوانب المشكوك فيها للممارسات السائدة، تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في البدء بلغة أوسع وأكثر مرونة من الوصف المؤقت ، وهي لغة تمكننا من معالجة علاقة حوارية بالمشكلات السياسية أثناء نشوبها وتحريكها للنضالات الملموسة في اليوم ، ثم تعديلها في أثناء التحقيق.[2]

تبعا لذلك ، فإن فهم وتوضيح المفاهيم السياسية ، سواء من قبل المواطنين أو الفلاسفة سيكون دائما شكلا من أشكال التفكير العملي للدخول في وتوضيح التبادل المستمر للأفكار حول استخدام المفردات السياسية لدينا، وذلك لا يكون من خلال

[1]Ibid ,p.19,20
[2]Ibid ,p.20-21.

النشاط النظري المتمثل في الاستخلاص من الاستخدام اليومي وتوضيح القواعد المستقلة للسياق من أجل الاستخدام الصحيح لمفاهيمنا في كل حالة ؛ لأن شروط إمكانية مثل هذه النظرية السياسية الفوقية غير متوفرة، عندما يدخل الفلاسفة السياسيون في مناقشات ونزاعات سياسية للمساعدة في توضيح اللغة المستخدمة والإجراءات المناسبة لتبادل الأفكار ، وكذلك لتقديم أفكار خاصة بهم فإنهم لا يفعلون أي شيء مختلف عينيًا عن المواطنين المشاركين في المناقشة ؛ حيث أن صورة التفكير السياسي كمشروع نظري ستقودنا إلى الاعتقاد بوجود افتراضات مسبقة خارج نطاق الممارسة ، الفلسفة السياسية هي بالأحرى الامتداد المنهجي والتوضيح النقدي للشخصية المفكرة والمعقدة بالفعل لممارسات التفكير العملي القائمة تاريخياً، لذلك فهي فلسفة عامة منخرطة وكل مواطن متكلم ومفكر هو أيضًا فيلسوف عام، الفلسفة العامة ديمقراطية وبالتالي يمكننا الآن أن نرى لماذا يجب أن تبدأ الخطوة الأولى من الطرق التي تستخدم بها المفاهيم التي نتناولها بالفعل في الممارسات التي تنشأ فيها الصعوبات السياسية، نحن هنا نعيد الكلمات من الميتافيزيقية إلى استخدامها اليومي لضمان أن يبدأ عمل الفلسفة من أرضية قاسية من النضالات المدنية مع الكلمات .[١]

يمكن أن يساعدنا مؤرخ الفلسفة السياسية في تقدير مدى تجسد القيم التي تجسدها طريقة حياتنا الحالية وطرق تفكيرنا الحالية حول هذه القيم ، في سلسلة من الخيارات التي اتخذت في أوقات مختلفة بين عوالم مختلفة ممكنة، هذا الوعي يمكن أن يساعد في تحريرنا من قبضة أي حساب مهيمن واحد لتلك القيم وكيف ينبغي تفسيرها

[1]Ibid ,p.28-30.

وفهمها مجهزة بإحساس أوسع بالإمكانية ، يمكننا التراجع عن الالتزامات الفكرية التي ورثناها ونسأل أنفسنا بروح جديدة من الاستفسار عما يجب أن نفكر فيه.[١]

يمكننا المسح التاريخي من رؤية العديد من نضالاتنا السياسية الحالية والمناقشات النظرية باعتبارها خطوات ضمن مجموعة معينة من الممارسات التاريخية الحكم وطريقة الاشكالية، ثم يتباين هذا مع طريقة أخرى لوصف الممارسات المعاصرة للحكم (بالمعنى الواسع)، باعتبارها علاقات محكومة بالقواعد الحيوية للقوى الحيوية تحجبها لغة السيادة، يكشف هذا المسح جوانب مختلفة من ممارساتنا وممارسات مختلفة ممكنة وربما أكثر فعالية للحرية للنظر فيها.[٢]

وهنا يؤكد تالي أنه لا يوجد نوع من التفكير النقدي يمكن أن يتم التعويل عليه دون سواه في النقاش ؛ لأن أي ممارسة للتفكير النقدي نفسها قد تأسست بالفعل من طرق النقاش والتصرف المتعددة، فإن التركيز على شكل واحد من أشكال التفكير النقدي بصفته الضامن المزعوم لحريتنا يمثل في حد ذاته نهاية لحياتنا الحرة والنقدية، بعد أن حررنا أنفسنا بهذه الطريقة من سوء الفهم الساحر لاستخدام التفكير النقدي أصبحنا الآن قادرين على رؤية الحركة المنيرة لمفاهيم التفكير النقدي المتاحة لنا، يمكننا من الآن فصاعدًا المضي قدمًا في استخدام هذه المفاهيم الناقدة لأن قواعدها ترشدنا بشكل واضح وبطرق لا حصر لها ليس لتوفير الأسس ولكن للتفكير بشكل نقدي في طرقنا في التفكير والعمل[٣]

---

[1]Ibid ,p.32-33.
[2]Ibid ,p.34-36.
[3] James Tully, Wittgenstein and Political Philosophy: Understanding Practices of Critical Reflection, Sage Publications, Inc, May, 1989 , pp 199-200

وبالتالي فإن المشاركة هي لعبة تواصل استراتيجية: يكافح المواطنون من أجل الاعتراف والحكم والتفاوض داخل القواعد وأحيانًا حولها ، والمساومة ، والحل الوسط ، والتراجع عن خطوتين ، والتوصل إلى اتفاق مؤقت أو الموافقة على عدم الاتفاق ، والبدء من جديد، يتعلمون أن يحكموا في سياق عدم استقرار مستقر نسبيًا حيث تكون إمكانية المعارضة استفزازًا دائمًا ضمنيًا يؤثر على المفاوضات.

إن ما يشكل ويحدد الأفراد والجماعات كمواطنين وشعوب ليس هذا الاتفاق أو ذاك بل هو الاتفاق الحر: النشاط الناتج من المشاركة نفسها. [١]

لا يمكن تسوية النزاعات على أشكال مختلفة من مشاركة المواطنين مرة واحدة وإلى الأبد؛ إنها ليست لعبة سياسية تهدف إلى هدف نهائي بل هي نشاط حر لحوارات المواطنين حول شروط المواطنة عبر الزمن والأجيال. [٢]

إن حديث جيمس تالي عن المواطنة المدنية المتنوعة هو شيء نتمناه ونحلم به جميعا، ولكنه يصعب تحقيقه على أرض الواقع إنه ككثير من المفكرين السياسيين قد نجح في تحديد المشكلة وتحديد أسبابها وعللها الحقيقية ولكن عندما حاول أن يقدم العلاج لجأ إلى اليوتوبيات وليس إلى الواقع؛ إنه نجح في تشخيص الداء ولكنه في رأيي أخفق في وصف العلاج المناسب له، إنه يبحث عن المواطنة المدنية التي يكون للمواطن الدور المحوري فيها والتي تعتمد في الأساس على الحوار المباشر بين المواطنين المحليين في كل الأمور والقضايا الأساسية والذي يتمكنوا من خلاله من تغيير القوانين والدساتير وفقا لإرادتهم ورغباتهم واعتمادا على تفاوضهم الحر المفتوح الذي لا تحده حدود ولا تقف أمامه قيود أو عوائق.

[1]Ibid ,p.146,147.
[2]Ibid ,p.151,152.

وهنا أقول لتالي هل يمكن أن يحدث ذلك أيضا على أرض الواقع ، إن المواطنة المدنية التي يتحدث عنها تالي لا تعني سوى أن المواطنين هم أساس الحكم، إنهم المتحكم في الشئون السياسية، إنهم صناع القرار والمتحكمين في وضع القوانين والدساتير أي أنهم أصحاب السلطة والسيادة الحقيقية في الدولة فهل هذا يحدث حقا؟، هل هؤلاء المواطنين هم أصحاب السلطة والسيادة الحقيقية؟، إن الإجابة تكون بالنفي؛ إن المواطنين في وقتنا الراهن ليس لهم دور يذكر في الشئون السياسية إنهم خارج هذه الدائرة السياسية التي تحكمها في الأساس مراكز القوى والمصالح العملاقة التي تتحكم في وضع القوانين التي تحد من دور المواطن وتجعله خارج الشئون السياسية فلا يكون له إلا وجود إسمي وليس دور حقيقي محوري حي ملموس كما يحلم جيمس تالي.

وهنا أتساءل معه كيف يتحدث عن هذه المواطنة المدنية المتنوعة بعد أن وصف لنا الوضع الحالي للمواطنة العالمية وكيف أنها ليست مواطنة حقيقة على أرض الواقع؟، وهنا أقول له أليس الوضع المحلي هو جزء لا يتجزأ من الوضع العالمي؟، إن كل ما وصفه في المواطنة العالمية من غياب للحرية وتهميش لدور المواطنين ما هو إلا تعبير عن ما يحدث داخل الدول المحلية.

إن غياب المواطنة العالمية هو انعكاس لغياب المواطنة المدنية المحلية فإذا كان هناك وجود حي ملموس لهذه المواطنة المدنية المحلية كان ذلك سيؤدي إلى امكانية وجود مواطنة عالمية حقيقية على أرض الواقع، إن الصورة العالمية ما هي إلا انعكاس لما يحدث داخل الدول المحلية لذلك كان على جيمس تالي قبل أن يصف لنا هذه المواطنة المدنية المتنوعة كان عليه أن يقول لنا كيف سيكون لها وجود على أرض الواقع؟، كيف يمكن أن تتحقق فعليا؟ كيف يتم إزالة العوائق والعقبات التي تحول بيننا وبين وجود هذه المواطنة المدنية المتنوعة؟ ما هي الطرق الواقعية وآليات التنفيذ الفعلية

التي يمكن التعويل عليها لجعل هذه المواطنة المدنية المتنوعة حقيقة حية ملموسة وليست مجرد وصف يوتوبي؟ وحتى المفكرين الذين استشهد بهم جيمس تالي فإنهم قد ساروا على نفس النهج اليوتوبي الذي سار عليه جيمس تالي في وصفه للمواطنة المدنية المتنوعة.

٤- من المواطنة المدنية إلى المواطنة العالمية.

يبحث جيمس تالي عن نوع جديد من المواطنة يجمع بين المواطنة المحلية والمواطنة العالمية ، وهذه المواطنة لا تتحقق إلا بعد أن يكون للمواطنة المدنية المحلية وجود حقيقي على أرض الواقع، إنها الخطوة التالية لوجود هذه المواطنة المحلية، عندئذ فقط يمكن أن تنتقل المواطنة المحلية إلى الخارج، ويمكن أن يتم التعويل عليها لخلق مواطنة عالمية حقيقية يكون لها وجود حي ملموس على أرض الواقع .

يطلق جيمس تالي على هذا النوع من المواطنة اسم المواطنة المدنية العالمية : هذا النمط من المواطنة لديه القدرة على التغلب على الإمبريالية في العصر الحالي وتحقيق عالم ديمقراطي من الوجود المحلي إلى العالمي.[١]

وهنا يؤكد تالي أننا إذا كنا نرغب في أن نصبح مواطنين عالميين فاعلين ، فلا يوجد بديل لتعلم التلمذة في تعلم طريقنا في هذا المجال المعقد والتوصل إلى اكتساب القدرات العملية في التفكير والتصرف بداخله والقدرات النقدية لرؤية الإمكانيات الملموسة لتجاوز حدوده، هذا الاستكشاف لهذا المجال هو دليل التدريب العملي في أن

[1] James tully ,public philosophy in new key , vol.1, p 8

نصبح من يمكن أن نكون مواطنين محليين وعالميين، تشير كلمة "عالمي" و "عالمية" في تقليد المواطنة المتنوعة إلى التشبيك العالمي للممارسات المحلية للمواطنة المدنية [١]

وفي ضوء ذلك يرى تالي أن هناك طريقتين رئيسيتين قد انتشرت فيها المواطنة المتنوعة في جميع أنحاء العالم: أولهما: هو استمرار ونهضة الأشكال المحلية لممارسات المواطنة المدنية على الرغم من عولمة المواطنة الحديثة، والثاني: هو عن طريق الاتحاد المدني العالمي والتشبيك بين ممارسات المواطنة المحلية المتنوعة، إن هؤلاء الذين يكونوا جزء من هذه الشبكات العالمية هم "مواطنون عالميون؛لأنهم يرتكزون على الخصائص المدنية للمواطنة المحلية ويعززونها.[٢]

ومن هذه الشبكات العالمية :الاتحادات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والارتجال الإبداعي هذه الشبكات مدنية وعالمية.

بالإضافة إلى توفير التعلم والمساعدة المتبادلة للأعضاء الموجودين بداخلها، فإنها توفر أيضًا بشكل أساسي الوسائل المدنية لإرساء الديمقراطية في العلاقات الإمبريالية العالمية المستمرة المتمثلة في عدم المساواة والاستغلال والتبعية التي هي السبب الرئيسي لأزمة المواطنة العالمية، عند القيام بذلك ، يشارك المواطنون في الشبكات المحلية في إضفاء الطابع المدني على هذه العلاقات الإمبريالية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها من خلال إخضاعها للسلطة المشتركة لجميع الخاضعين لها في أماكنهم وطرقهم المحلية. [٣]

[1]James tully , on global citizenship,p.6.
[2] James tully ,two meaning of global citizenship,p24
[3] Ibid ,p 26,28

وبذلك يتم تعميم المواطنة المدنية من خلال مجموعة الحركات والتي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات القانونية والسياسية والبيروقراطية للديمقراطية التمثيلية الحديثة بحيث يتم استشارة الأشخاص الذين يخضعون لها ولديهم فعالية اقل داخلها أينما تمارس السلطة بشكل غير ديمقراطي وغير خاضع للمساءلة ، في عمليات مخصصة للتحدث علنًا و'الانتشار العلني أو في أنماط التفاوض الرسمية التي يجب على من يحكمون الاستماع إليها وإعطاء وزن لها، هذه هي الحركات من أجل إضفاء الطابع المدني على المؤسسات المدنية للمواطنة الحديثة، هنا يتعاون المواطنون المدنيون مع المواطنين المدنيين المشاركين في نفس المشاريع من الداخل مثل التمثيل النسبي ، والديمقراطية التداولية ، والدستورية الديمقراطية ، والتعددية القانونية ، والمدنية .[١]

من ناحية أخرى استجاب المواطنون لتفريق ممارسات الحكم من خلال المشاركة المباشرة في مواقع محددة للنضال من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على العمليات العالمية التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الديمقراطية الرسمية في الحكم، تعد هذه التجمعات المخصصة للحوار الديمقراطي حول إدارة مكان العمل والبيئة وأدوار الجنسين واللاجئين وما إلى ذلك من الأمور الاستراتيجية والتواصلية؛ فهي تثير الحوار، وتضع إجراءات التشاور ، وتجمع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين ، وتضع الاستفسارات ، وتتواصل إلكترونياً مع شبكة عالمية من المواقع المماثلة والممارسات غير الديمقراطية المماثلة ، وتدعو الخبراء القريبين والبعيدين إلى ابتكار حملات لجزب حكامهم لطاولة المفاوضات، في الوقت نفسه يقومون بالتنسيق والتفاوض عبر الثقافات والجنسيات والاختلافات الطبقية ، ويتم استخدام بعض جوانب العولمة (مثل وسائل

[1]Ibid ,p.25,26

الإعلام والقانون الدولي) لإيجاد طرق لإلزام خصومهم بتنفيذ الاتفاقات التي يتوصلون إليها أو إعادتهم إلى الطاولة ، ومحاولة اهتمام الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية بالكفاح والمساومة والحل الوسط ، والبدء من جديد إذا لزم الأمر، هذه الألعاب هي بالتأكيد ممارسات ديمقراطية لحرية المواطن في حد ذاتها.[١]

بدلاً من العولمة من الأعلى ، يتم تأسيسها في المجال المحلي أولاً وقبل كل شيء يتم صب كل الإبداع الإنساني الذي يتم توجيهه إلى عالم التجارة والربح الخاص من قبل الشركات في تجربة أشكال التعاون الديمقراطي من جانب الحركات التعاونية، الميزة الأكثر إثارة للدهشة للتعاونيات التي لا تعد ولا تحصى على هذا الكوكب هي أنها تظهر بأشكال ملموسة وعملية ، عوالم بديلة فعلية لشراكات المواطنين الديمقراطية ضمن تقاطعات المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية المهيمنة عالمياً للمواطنة الحديثة؛ إنهم لا يهدفوا إلى الإطاحة بالدولة أو النمط الرأسمالي للإنتاج ، أو مواجهة والتفاوض مع المحكومين لتغيير هذا النظام أو ذاك؛ إنهم ببساطة يسنون عوالم بديلة من علاقات المواطنين حول مختلف الأنشطة ، ويرفضون التخلي عن مدنيتهم لصالح الخصخصة أو الحكومة، التعاونيات هي إذن أمثلة كلاسيكية على التصرف بطريقة أخرى.[٢]

وبالتالي فإن الممارسات الملموسة للحرية لا تعدل فقط أشكال المواطنة الديمقراطية ومواقعها بطرق جديدة؛ إنها أيضا تعدل قواعد الدراسات السياسية، تتطلب هذه الأشكال من الحكم واستراتيجيات الحرية إجراء أبحاث وتحليلات سياسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأنظمة المحددة التي تحدث فيها النزاعات والقرارات: ماذا يفعل

[1]James tully ,public philosophy in new key,vol1 ,p.157,158.
[2]James tully , on global citizenship,p.63,64.

المناضلون وكيف يفعلون ذلك، إنها تتطلب شكلاً من التحليل الذي يحدد أنواع معرفة الخبراء وعلاقات القوة المستخدمة محليًا وعالميًا ، والإمكانيات الاستراتيجية لتعديلها ، والممارسات الفعلية للتفاوض والتنفيذ التي ينفذها المواطنون المعنيون. [١]

يشتمل هذا النمط التعاوني للمواطنة على عدد من أشكال المواطنة المختلفة التي تم تطويرها بواسطة تقاليد منفصلة نوعًا ما على مدار المائة عامًا الماضية، أن هذه الممارسات المختلفة للمواطنة تتجمع وتشكل الروابط وتكوين وضع جديد للمواطنة في الوقت الحاضر [٢]

وفي إطار ذلك يرى تالي أن التعاونية ليست حالة تمنح للمواطن من قبل الدولة أو النظام القانوني الدولي ومجموعة من المؤسسات الخاصة والعامة التي يمكن ممارستها للحصول على مثل هذه الحالة ، في ظل هذا الوضع تكون عضوًا ولكن ليس مواطنًا تعاونيًا، بدلاً من ذلك تبدأ من الفرضية الديمقراطية الكلاسيكية بأن يصبح الناس مواطنين عن طريق ممارسة قدراتهم المدنية أو قدراتهم على الاستجابة فعليًا من خلال المشاركة في الأنشطة المدنية مع زملائهم المواطنين من أجل المنافع العامة في شبكات علاقات الحكم التي يخضعون لها، يكتسب الناس الشكل الديمقراطي للذاتية والموضوعية ، وكذلك الفنون المعقدة لكونك مواطناً ، من خلال الانخراط في الأنشطة العامة. [٣]

[1]James tully ,public philosophy in new key,vol1 ,p.158,159.
[2] James tully ,the crisis of global citizenship, p 16,17
[3]Ibid ,p.16.17.

يبدأ هذا الشكل من المواطنة التعاونية من تحويل علاقة الحكم من كونها علاقة أحادية ومتحدة من طاعة الأوامر إلى علاقة تفاعلية وحوارية يتعرف فيها الشركاء – الحكام والمحكومون – على بعضهم البعض ويتعاملون معهم كوكلاء نشطين. [1]

يوجد الآن الملايين من التعاونيات المحلية والعالمية والمنظمات المجتمعية التي تغطي جميع أنحاء العالم وتغطي كل جانب من جوانب الحياة العصرية : من السيادة الغذائية ، والتجارة العادلة ، والعدالة المائية العالمية، والجمعيات الائتمانية الصغيرة إلى العودة لإنتاج الأغذية المحلية واستهلاكها استجابة للظلم والأضرار البيئية لشبكة الأغذية العالمية المخصخصة، لا يسعى هؤلاء المواطنون إلى إصلاح المواطنة الحديثة أو الإطاحة بالنظام؛ إنهم يعيدوا تخصيص الصلاحيات المناسبة للسيادة الشعبية التي يقال إنهم فوضوها إلى الدول والشركات في نظريات التحديث وممارستها بطرق أكثر ديمقراطية وفعالية في حد ذاتها ، باختصار في كل حالة من الحالات السابقة – من الاستجواب والحوار والتفاوض والتعاون – يشارك المواطنون في إقامة ديمقراطية جذرية لشبكات العلاقات التي ينخرطون فيها من الألف إلى الياء، يرفضون أن يحكموا بالطريقة الممنوحة لهم؛ إنهم يعاملوا حرية المشاركة المقيدة في إطار علاقات الحكم الحديثة كانفتاح على التحدي والتفاوض عليها وتحويلها إلى شراكات تحت السلطة الديمقراطية المشتركة لجميع الخاضعين لها، إنهم "يتعاونون" في العلاقات من خلال دمج كل الخاضعين لعلاقة ما في حوار مستمر وتفاوض بشأنه يتعلق بالمنفعة العامة ومن ثم التعامل مع بعضهم البعض باحترام ديمقراطي ومعاملة بالمثل، مع مرور الوقت فإنهم يصبحوا تدريجياً حكام ومواطنين صالحين ومترابطين، هذا هو أحد أقدم معاني "الديمقراطية"؛ إنه الشكل الشعبي لإضفاء الطابع الديمقراطي على المواطنة التعاونية

[1]Ibid ,p.18.

من الأسفل، هذه الأنشطة هي حرفيا تحقيق الديمقراطية عن طريق الديمقراطية؛ إنها تسن معايير علائقية للمشاركة الديمقراطية مماثلة لتلك التي أعاد صياغتها المنتقدون المعتدلون للمواطنة الحديثة ، ومع ذلك يطبقونها على العلاقات التي توضع خارج حدود الديمقراطية في الوضع الحديث للمواطنة. [١]

وهنا يأتي دور الأساس الأخلاقي للمواطنة التعاونية: أنشطة المواطنين التعاونيين هي تجسيد لقواعد أخلاقية أساسية، على المرء أن يكون التغيير أي أنه ينبغي للمرء أن يجسد التغيير في العلاقات اليومية للشخص الذي يرغب المرء في رؤيته في المجتمع الأكبر ويدافع عنه في المجال العام.

لا يكفي تقديم الحجج في المجال العام على أمل التأثير على الناخبين والحكومات ، وعلى افتراض أن دور الحكومة هو إحداث التغيير المقابل، بدلاً من ذلك بالنسبة لمواطن متعاون من الضروري أيضًا ممارسة ما يرغب فيه ، أو ما يود القيام به في سلوك أخلاقي، إذا كنت تنادي علناً بالديمقراطية فعليك التصرف بشكل ديمقراطي في علاقاتك مع الآخرين ، إذا كنت تدافع عن وجود علاقة قيادية بالبيئة فراعي البيئة في أنشطتك اليومية ، إذا كنت تبشر بالاحترام والمعاملة بالمثل بين الشعوب المختلفة ثقافياً فعندئذ تتفاعل بطرق محترمة ومتبادلة معهم ، إذا كنت تدافع عن العلاقات الديمقراطية والمساواة بين الشمال والجنوب العالميين ، فعليك فقط الدخول في هذا النوع من العلاقات ورفض العلاقات غير الديمقراطية وغير المتكافئة ، إذا كنت تجادل علنا من أجل سلام العالم يجب أن تتصرف بسلام ودون عنف في جميع العلاقات، في المواطنة الحديثة ما يقوله المرء علانية وما يفعله المرء منفصلان ، أما في المواطنة التعاونية فإنهما متحدان كما فعل سقراط من قبل، لا يتم الحكم على

[1]Ibid ,p.22,23.

الحجج العامة للمواطن فقط من خلال منطقية التفكير العام ، ولكن أيضًا وفقًا لروح وأسلوب حياته[1]

كنتيجة مباشرة لهذه القاعدة الأخلاقية لسن التغيير في أنشطة الفرد اليومية ، تبدأ المواطنة التعاونية في جلب عالم التغيير الآخر إلى حيز الوجود ، خطوة خطوة أخلاقية، إنهم لا ينتظرون الحكومات الحديثة أو الأحزاب الثورية لتغيير العالم؛ إنهم يحققون التغيير بأنفسهم، في الواقع يعتقد المواطنون المتعاونون أن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق التغيير الأساسي والدائم؛ إن التغييرات الكبيرة في السلوك الأخلاقي للمواطنين هي التي تحرك الحكومات لسن تشريعات حول تغير المناخ أو إنهاء الحروب غير العادلة وليس العكس، القاعدة الأخلاقية لإحداث التغيير هي أيضا التعبير عن العلاقة بين الوسائل والغايات، في تقليد المواطنة التعاونية بالنسبة للمواطنين المتعاونين تكون الوسائل والغايات واحدة ونفس الشيء حيث أن البذرة تكون في النبات الكامل النمو، على سبيل المثال الطريقة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية هي التعامل مع الناس بطريقة ديمقراطية ، من خلال اعتبارهم شركاء فاعلين في العلاقة معهم ، وبالتالي دفعهم إلى تطوير القدرات المناسبة للاحترام والمعاملة بالمثل، إذا تم معاملتهم كشيء يجب إكراههم وحثهم على الإجماع فلن يكتسبوا أبدًا طريقة ديمقراطية للوجود في العالم مع الآخرين، لا يمكن اكتساب هذا إلا في علاقات ديمقراطية من الاحترام والمعاملة بالمثل مع الآخرين وإن أكبر مثال تاريخي للعلاقة الأخلاقية بين الغايات والوسائل هو حركة السلام غير العنيفة، من وجهة النظر هذه فإن الطريق الوحيد للسلام العالمي هو طريق العلاقات السلمية غير العنيفة هذا هو

[1]Ibid ,p23,24

مظهر من مظاهر القاعدة الأخلاقية المتمثلة في التغيير، وبالتالي توحيد الغايات والوسائل. [١]

يجب على الناس وممثليهم المشاركين في التفاوض أن يتعرفوا على طرق بعضهم البعض لرؤية العالم والتعبير عنه، يجب عليهم رؤية التشابه بين الثقافات من خلال الاحترام المتبادل للغاتهم المختلفة ثقافياً، إنه حوار عملي يتيح التفاهم بين الثقافات بين مختلف الأشخاص المشاركين في التفاوض. [٢]

وهنا يرى تالي أننا إذا كنا نرغب في تعميق فهمنا للانخراط في حوار هادف أو حقيقي بين وعبر تقاليد مختلفة من الفكر السياسي ، فعلينا أن نتقصى شروط الحوار الهادف أو "الحقيقي" ،تتضمن هذه الشروط: الممارسات الأخلاقية للانفتاح والتقبل للآخرين التي تمكن المشاركين من فهم بعضهم البعض في تقاليدهم (التفاهم المتبادل) وتقدير اهتمامات بعضهم البعض فيما يتعلق بالعولمة والظلم والمعاناة. [٣]

أن المشاركة في الحوار تعلم الشركاء أنه لا يوجد شخص واحد أو تقليد يعرف الحقيقة كاملة ، ولكن فقط منظور محدود حولها، يحتاج كل مشارك إلى مشاركة جميع الآخرين ، وكذلك التحدث بصدق للاقتراب من الحقيقة قدر الإمكان من خلال مشاركة وجهات النظر، الصدق المتبادل يربط الشركاء المتحمسين معًا في البحث عن الحقيقة، كل حوار مع الآخرين الذين يرون الوضع بشكل مختلف هو تجربة نحو في الحقيقة. [٤]

---

[1]Ibid ,p.24,25.

[2]Socialinė teorija, Jacques Derrida and James Tully , Multiculturalism and the Politics of Recognition, , Sociologija. Mintis ir veiksmas 2009 ,p.49.

[3] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought,* ,p2,3

[4] Ipid,pp27,28

إن الحوار هو شكل من أشكال العلاقة الإنسانية التي يمكن من خلالها التوصل إلى تفاهم واتفاق متبادلين ، تتطلب العدالة إجراء حوار ديمقراطي يستمع إليه الشركاء ويتم فيه التحدث معهم بدلاً من التحدث إليهم [١٠]

هذا يبدو وكأنه مهمة مستحيلة فقط بسبب افتراض خاطئ للعصر الإمبراطوري: أن الثقافات مستقلة ومغلقة ومتجانسة داخليًا، كما تعلمنا على مدار الستين سنة الماضية ، فإن الثقافات مترابطة ومتداخلة ومعقدة داخليا، توجد الثقافات في العمليات الديناميكية للتفاعل والتفاوض والتحدي الداخلي وإعادة التفسير والتحول، نتيجة لذلك يكون البشر دائمًا أعضاء بدرجات متفاوتة في أكثر من ثقافة واحدة. [٢]

وهكذا فإن الضرورات المتمثلة في الأوامر والتلاعب الاستراتيجي والتهديدات القسرية لا مكان لها في حوار حقيقي لأنها أشكال من الحوار الزائف؛ تعامل هذه العلاقات شركاء الحوار على أنهم وسيلة ، وليس ككائنات أخلاقية جديرة بالاحترام المتبادل ، وتؤدي إلى النصر أو الهزيمة أو التسوية ، وليس إلى التفاهم المتبادل.[٣]

يؤدي النقد خطوة خطوة إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن إلقاء الضوء على العلاقات العالمية غير المتكافئة وإمكانيات تحولها إلا من خلال النهج التاريخي والسياق المتعلق بالممارسات الفعلية للحرية على الأرض. [٤]

وهنا يتساءل تالي ما الذي يمكن للمواطنين الخاضعين لهذه العلاقات الإمبريالية (في كل من الشمال والجنوب العالمي) القيام به لتحويلهم إلى علاقات غير إمبريالية

---

[1]James tully ,public philosophy in new key,vol1, p ,239,240.
[2]Ibid, p ,p,240.
[3] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought*, pp18-19
[4] James tully ,public philosophy in new key ,p 6

وديمقراطية من خلال إخضاعهم لسلطتهم المشتركة؟، يرى أن الجواب العام هو ممارسة الحرية المدنية من قبل المواطنين في الشمال والجنوب العالمي وممارسة البحث الأكاديمي في شبكات التعلم المتبادل مع حركات المواطنين المحلية العالمية: وهي فلسفة عامة جديدة لعصر الإمبريالية.[١]

وهنا يؤكد تالي أن المواطنين الأوروبيين يأخذون زمام المبادرة بالفعل في ارتجال أشكال جديدة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأنشطة المدنية فيما يتعلق بالهجرة والاقتصاديات البديلة والعلاقات مع الجنوب العالمي.[٢]

وهنا يؤكد تالي أن هذا التوجه الديمقراطي نحو الاندماج هو فعلي ولكن تم تجاهله ، ونتيجة لذلك تم تجاوزه، إنها طريقة للتكامل يتم تنفيذها فعليًا في الأنشطة اليومية للأوروبيين ، ولكنها تتجاهلها مجتمعات السياسة السائدة والمدارس النظرية، إذا أصبح هذا الشكل غير المرئي من التكامل الديمقراطي مرئيًا وأُعطي أهمية أكبر في مؤسسات التكامل الرسمية فسيكون الاتحاد الأوروبي شكلًا جديدًا ومختلفًا من أشكال الشراكة، ستكون جمعية ترتكز على الممارسات الديمقراطية المتمثلة في تكامل أعضائها المتعددين ، وبالتالي تكون مفتوحة دائمًا لأصوات جديدة ، وتجربة سريعة الاستجابة وخلاقة ، كطريقة مشتركة للحياة ديمقراطية حية.[٣]

هناك بالفعل تعدد علاقات محلية – عالمية بين الأوروبيين وغير الأوروبيين لا تتوافق مع أي من نماذج النخبة ولكنها موجودة في الممارسة بين الجيران البعيدين في القرية العالمية، الملايين من الأوروبيين العاديين والمعنيين منخرطون بعمق في شبكات

[1] Ibid ,p 7
[2] Ibid ,p 7,8
[3]James tully ,anew kind of Europe ? democratic integration in the European union ,university of victoria Canada ,2006 ,p.2.

السلام الدولي و حركات اللاعنف ، مبادرات حل النزاعات البديلة ، دعم الشبكات المحلية للتمكين الديمقراطي بدلاً من فرض التعديل الهيكلي والقانون الغربي والديمقراطية منخفضة الكثافة ، التجارة العادلة بدلاً من التجارة الحرة ، والمساعدات المتبادلة ، المنتدى الاجتماعي العالمي، السمة المميزة لهذه السياسة الخارجية المحلية والعالمية البديلة هي: أنها ديمقراطية ومعادية للإمبريالية؛ انهم يعتمدون على العلاقات الحوارية التي يتم العمل عليها والتفاوض عليها بشكل مستمر ديمقراطيا من قبل الشركاء الأوروبيين وغير الأوروبيين عبر الأجيال، وهم بذلك يجسدون الممارسة الملموسة في الواقع [١]

إذا كان هذا التشخيص صحيحًا فستكون مهمة الباحثين: أولاً : دراسة ممارسات تكامل السياسة الثقافية والاقتصادية والخارجية للنظر في أنشطة المواطن وتنظيمها ، وثانياً : ربط هذه الممارسات بـ سياسات التكامل الرسمية عن طريق منتديات التفاوض الديمقراطي ، حيث يمكن للمواطنين وواضعي السياسات والباحثين العمل معًا والتعلم من بعضهم البعض دون التبعية الملازمة للنموذج المقيد. [٢]

هذا الحوار الدستوري العالمي لا يقوم على إجماع استباقي أو توجه ضمني نحو الإجماع كنقطة نهاية، بدلاً من ذلك إنها محاولة لإنشاء مثيل لهذا النوع من للحوار النقدي والموجّه نحو حل المشكلات، إنه يكون ضروري إذا أردنا توضيح و معالجة الأزمات التي نواجهها اليوم بشكل فعال، هذا هو شكل من أشكال الحوار يأخذ في الاعتبار حقيقة أن جميع وجهات النظر محدودة ، وبالتالي فإن جميع عمليات الكشف عن المشكلة والحل المقترح هي محدودة أيضا، وبالتالي فإنها تتطلب دائمًا

[1] JAMES TULLY, PUBLIC PHILOSOPHY IN A NEW KEY, Volume II, pp 238,239

[2] James tully ,anew kind of Europe ,p,16,17.

التنوير المتبادل للتعامل مع وجهات نظر بديلة لجلب ادعاءات الطرف الآخر الصريحة والافتراضات المسبقة الضمنية (الحدود) في فضاء الأسئلة وإنشاء حوار نقدي متعدد وجهات النظر حقًا.[1]

يوجد اليوم الملايين من النماذج من جميع مناحي الحياة في جميع الأماكن التي تحرك المواطنين المحتملين من جميع الأعمار للمشاركة في الممارسات المدنية التي يمكن القول أنها تشكل أكبر حركة لامركزية ومتنوعة في العالم ، ولكن ربما يكون النموذج المثالي لهذا النوع من المواطنة العالمية قد عبر عنه المهاتما غاندي ونضاله مدى الحياة لتخليص العالم من الإمبريالية، تستمر حياته المدنية في تحريك ملايين الأشخاص للبدء في العمل، وأن السبب في ذلك هو البساطة المطلقة للممارسات الأربع التي تتجلى فيها حياته: الأولى هي: عدم التعاون النشط في أي علاقة إمبريالية (غير مدنية) وأي فكرة مقابلة عن حضارة عالمية واحدة أو عالمية للجميع، والثانية هي : تنظيم مدني ومواجهة غير عنيفة لا هوادة فيها والتفاوض مع المسؤولين عن العلاقات الإمبريالية بهدف تحويلها إلى علاقات ديمقراطية غير عنيفة، ثالثًا : لكي يكون هذان النشاطان فعالين ، يجب أن يكونا أساسًا في الممارسة المحلية للعالم البديل الذي تريد تحقيقه، بالنسبة إلى غاندي كان هذا العمل البناء في القرى المحلية التي تعتمد على الذات والمُنظمة المدنية والمشاركة المحترمة في طرقها، رابعًا: يجب أن يكون كل ذلك أساسًا في تجارب مع الحقيقة ، علاقة روحية مع ذاته في علاقة المرء مع الآخرين والعالم المحيط هذه علاقة بالعمل اليومي وبصدق مع الذات وموقف الفرد من أجل

[1] James Tully and others , Introducing global integral constitutionalism, p pp1,2

تحسين الطريقة التي يتصرف بها المرء في هذه العلاقات المدنية التي تحاول التعايش مع الآخرين: أي الممارسة اليومية المتمثلة في جعل المرء نفسه مواطنًا مثاليًا.[١]

وبذلك ظهرت حركات المواطنين التي لم تستطع الاستجابة بفعالية للمشكلات العالمية داخل مؤسسات المواطنة الحديثة، وحاولت الاستجابة للمشكلات العالمية بطرق ديمقراطية أكثر مباشرة وفعالية: حركات البيئة ، المعادية للإمبريالية ، حركات التجارة العادلة والاعتماد على الذات ، حركات السلام غير العنيفة ، احترام تنوع الحضارات ، الديمقراطية الشعبية والحركات التعاونية ،والحركات النسوية.

أن هذه التقاليد المنفصلة والمهمشة للمواطنة بدأت تتجمع في عصرنا ، وبدأت في تشكيل نمط عالمي هو المواطنة التعاونية، يبحث هؤلاء المواطنون عن طرق أكثر فاعلية لممارسة فنون المواطنة استجابةً للمشكلات العالمية، إنهم يبحثون أيضًا عن شراكة مع هؤلاء النشطاء والعلماء الذين ينتقدون ويصلحون المواطنة الحديثة من الداخل..[2]

إن الأمل الوحيد لمستقبل الحياة على هذا الكوكب الصغير هو تقليد المواطنة التعاونية، والذي يستند إلى فرضية أساسية هي: أن البشر وأشكال الحياة غير البشرية هي دائمًا في شبكات من علاقات التعاون أو المساعدة المتبادلة. [٣]

الهدف من هذا الموقف النقدي هو تحريرنا من قبضة اللغة المهيمنة عالميًا للمواطنة الحديثة كلغة استباقية للكشف عن جميع أشكال المواطنة وتمكيننا من رؤيتها كلغة واحدة من بين لغات أخرى. [١]

[1]James tully ,two meaning of global citizenship,pp.28,29.
[2]James tully ,the crisis of global citizenship ,p.2,3.
[3]Ibid ,p.27,28.

إذا كان عالمنا مثل قارب صغير يسكنه أشخاص من ثقافات وتقاليد مختلفة ، فإن الطريقة الوحيدة للحياة هي من خلال الاستماع إلى بعضهم البعض؛ تفتح الرغبة في الاستماع منظورًا لا نهاية له وترابطًا يوقظ الوعي من سباته العقائدي، ويثير شعورًا غير محدود بالرغبة في المبادرة ، إن روح الاستماع هي أخلاقيات مدنية؛ لأنها توقظ قدرتنا المدنية على رؤية العالم الاجتماعي من وجهات نظر متعددة، وبدون هذه الروح لن يكون أي حوار نقدي وبناء له أي جدوى على أرض الواقع.[٢]

ولكن إذا كان للحوار الحقيقي أن ينجح في جيل المستقبل فإن ذلك يكون بفضل الأشخاص المتعلمين والمتمرسين في الممارسات الأخلاقية المطلوبة للمشاركة ، فبفضل مشاركتهم المستمرة في هذه العلاقات الحوارية هنا فقط قد نكون قادرين على إحضار عالم آخر من الطرق الممكنة للعيش معًا بسلام وديمقراطية والتي بالكاد يمكننا حتى تخيلها اليوم، بالكاد يمكننا تخيل هذه الاحتمالات؛ لأن تخيلاتنا مقيدة بالتقاليد والحوارات الزائفة التي نعيشها والعوامل التي تبقيها في مكانها، ومع ذلك يمكننا أن نبدأ في استكشاف بعض الخطوات الأولى للمشاركة ، وتعليم المشاركة في حوارات حقيقية من خلال نزع التعصب ، والتفاهم والاهتمام المتبادلين ، والمقارنة النقدية[٣]

وبذلك حاول جيمس تالي أن يجمع بين المواطنة المحلية والمواطنة العالمية في سياق واحد ، وإنني اتفق معه في أن المواطنة المدنية هي الخطوة الأولى لوجود مواطنة عالمية حقيقية؛ فإنه بدون هذه المواطنة المدنية لا يمكن أن يكون للمواطنة العالمية أي وجود حقيقي، إن البداية تكون دائما من الداخل وليس من الخارج ، ولكن كيف

---

[1] James tully , on global citizenship ,p.10.

[2] Socialinė teorija, Jacques Derrida and James Tully , Multiculturalism and the Politics of Recognition ,p 49

[3] *James Tully, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought* ,pp7-8

سيتحقق ذلك على أرض الواقع ؟، كيف ينتقل من دائرة اليوتوبيات إلى دائرة الوجود الحي الملموس؟، إن هذا في رأيي يحتاج إلى إرادة صادقة من المواطنين أنفسهم، يحتاج إلى رغبة حقيقية في إصلاح واقعهم فلكي تكون للمواطنة وجود حقيقي يجب أن يرغب المواطن في البداية بأن يقوم بدوره كمواطن، وسوف يتحقق ذلك عندما يستعيد وعيه ويحرر نفسه من كل الأوهام والحيل التي كانت المسئول الأول عن تزييف وعيه والتلاعب به.

ولكن لكي أكون منصفة فإن ذلك لن يتحقق إلا عندما نوفر لهذا المواطن الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها فيجب أن نؤمن له سبل عيشه أولا ثم نطلب منه أن يدخل دائرة الشئون السياسية، فقبل أن نتهمه بالسلبية والعجز عن القيام بدوره كمواطن يجب أن نتساءل ما الذي أدى به إلى هذه السلبية وذلك العجز؟، ما هي أشكال الظلم والمعاناة التي تحول بينه وبين القيام بدوره كمواطن يشارك بفاعلية في صنع مصيره؟، وكيف يمكن التخلص من هذه الأشكال من الظلم والمعاناة بشكل واقعي وفعال؟، وعندئذ فقط يمكن أن نطالبه بأن يكون جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي.

وهنا سيأتي دور المفكرين الذين يجب أن يكونوا معاونين لهؤلاء المواطنين في استعادة وعيهم الحقيقي، وتنبيههم إلى كل الأكاذيب والحيل التي يتم التلاعب بهم من خلالها لتزييف وعيهم، إنني أحلم كما يحلم جيمس تالي بأن يقف المفكرون جنبا إلى جنب مع المواطنين العاديين يتقاسمون معا الخبرات والتجارب، ويتشاركون الأفكار والرؤى، يجب أن يكون المفكرون على وعي بأنهم ليسوا أوصياء على هؤلاء المواطنين وإنهم بذلك يحق لهم أن يضعوا لهم معالم الطريق الذي يجب أن يسيروا فيه، إنهم يمكن أن يستفيدوا من أفكارهم وخبرتهم دون أن يكونوا أوصياء عليهم وذلك لن يتحقق إلا من خلال التفاعل والمشاركة والحوار المفتوح والحر والواقعي بين المفكرين والمواطنين .

خاتمة

تحدثنا في هذا البحث عن جدلية العلاقة بين الفلسفة والمواطنة وكانت البداية من تأكيد تالي على أن الفكر والواقع يكمل كل منهما الآخر؛ إنهما متلازمان في كل منهما يكون جزء لا يتجزأ من الأخر، وقد طبق هذا على العلاقة بين الفلسفة والمواطنة فرأى أن المفكرين والمواطنين العاديين يكمل كل منهما الآخر وبذلك رفض الادعاء القائل بأن المفكرين يكونوا في مرتبة أعلى من المواطنين العاديين لذلك يحق لهم أن يكونوا أوصياء عليهم وأن من واجبهم أن يضعوا الأفكار والمخططات التي يجب على هؤلاء المفكرين أن يسيروا بمقتضاها، وقد رفض تالي ذلك مؤكدا: أن كل مواطن هو مفكر وأن كل مفكر هو مواطن؛ أراد تالي أن تخرج الفلسفة من دائرة المجردات واليوتوبيات وأن تنزل إلى أرض الواقع وذلك لن يتحقق إلا عندما يشارك المفكرون بفاعلية في صنع العالم السياسي جنبًا إلى جنب مع المواطنين العاديين، يتبادلون معهم الخبرات والتجارب، ويتحدون معهم الصعاب، ويتخطون معهم العقبات، يصنعون معهم واقعهم، ويخططون معهم لمستقبلهم من خلال الحوار الحر المفتوح الذي سيمكنهم من تحقيق مواطنة حقيقية يتقاسمون أعبائها معا، ويجنون ثمارها أيضا معا .

وبذلك حاول جيمس تالي أن يجمع بين الفلسفة والمواطنة في سياق واحد، وإنني أتفق معه في ذلك فإن المفكر يجب أن يكون مرآة صادقة لواقعه، إنه يجب أن يكون مشاركا بفاعلية في صنع هذا الواقع وليس فقط معبرا عنه؛ إن المفكر كان دائما ينقل صورة حية عن واقعه ولكنه يجب أن يكن الأن جزءا من هذه الصورة وليس مجرد ناقلا لها يجب أن يتخلى عن دور الوصي، ويجب أن يكون على وعي بأن الواقع متغير ومتجدد على الدوام، وأن الأزمات والمشكلات وكذلك الصعوبات والتحديات تكون أيضا متجددة ومتغيرة، لذلك فإن المخططات الثابتة والحلول النهائية ستكون عاجزة عن

التعامل مع هذا الواقع المتغير والمتجدد، لذلك يجب أن يكون على وعي بأن من يشارك في صنع الواقع ليس كمن يتحدث عنه، إن من يعيش التجربة ليس كمن ينظر إليها من بعيد.

ومعنى ذلك أن المفكر لكي يساهم في رسم معالم واقعه يجب أن يشارك أولا في صنع هذا الواقع جنبا إلى جنب مع المواطنين العاديين، وهذا لا يقلل من دور المفكر بل على العكس من ذلك فعندما تخرج أفكاره من دائرة التنظير إلى دائرة التطبيق الفعلي الواقعي سوف يتأكد من جدواها وفاعليتها ، وسيرى بشكل واقعي مواطن الضعف والقصور فيها وكيف يمكن أن يتم اصلاحها واقعيا، لذلك فأنه عندما يشارك المفكر بواقعية في صنع واقعه يمكنه فقط التحدث عن هذا الواقع وليس العكس ، وعندما تخرج أفكاره إلى حيز التطبيق الفعلي ويتم تداولها مع المواطنين العاديين و الاستفادة منها بشكل حي ملموس ستكون لهذه الأفكار وجود وصدى وفاعلية أكبر من وجودها فقط في حيز التنظير،؛ إن الواقع هو الذي يجعل الأفكار ترى النور عندما تضئ للأخرين وتكون عونا لهم في صنع واقعهم .

وانتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن موقف جيمس تالي من المفهوم الحالي للمواطنة العالمية ورأينا أن الحديث عن المواطنة العالمية ليس له وجود حقيقي على أرض الواقع إلا بقدر محدود جدا ؛إن المواطنة العالمية هي اختراع غربي لفرض التحكم والهيمنة العالمية تحت ستار من الشعارات الزائفة المتمثلة في التحديث والحضارة والعولمة، إنها لا تقوم على فرض القيم الغربية كما هو شائع والمتمثلة في الديموقراطية والحرية والانفتاح العالمي، لأن هذه القيم ليس لها وجود حقيقي حتى في هذه الدول الغربية .

إن هذه العولمة لا تخص المواطنين بأي حال من الأحوال، إنها ليست عولمة حوار أو تفاوض أو تواصل بين مواطني العالم، إنها ليست التبادل الثقافي المزعوم أو الانفتاح على الحضارات الأخرى، إنها هيمنة سياسية اقتصادية فرضتها الدول العظمى والشركات العملاقة وادعت بشكل لا وجود له على أرض الواقع أن المواطنين هم أساس هذه العولمة، ولكن الواقع يثبت لنا كل يوم أنهم خارج دائرة العولمة تماما، إنها عولمة قوى ومؤسسات عملاقة وليست عولمة مواطنين؛ إنها تعتمد على القوانين الدولية التي يتم فرضها والتحكم فيها من قبل هذه القوى والمؤسسات العملاقة لحماية مصالحهم وأهدافهم التوسعية والتي لا يكون للمواطنين أي مكان فيها ، إنها حقا إمبريالية ولكن إمبريالية من نوع جديد إنها إمبريالية الشعارات المزيفة التي تحميها المؤسسات والقوانين الدولية وعلى رأس هذه الشعارات المواطنة العالمية التي لا تكون في حقيقة الأمر سوى ضرب من الخيال والاوهام، ولكن الترويج لهذه الشعارات والدفاع عنها بكل الطرق والوسائل كان له دورا كبيرا في التلاعب بالعقول وتزييف الوعي وإيهام الناس بأن لهذه المواطنة وجود حقيقي حي ملموس على أرض الواقع، ولكنها في حقيقة الأمر مواطنة عالمية بدون مواطنين.

ثم تطرق البحث بعد ذلك إلى الحديث عن المواطنة المدنية المتنوعة بوصفها الخطوة الأولى والأساسية للوصول إلى مواطنة حقيقية على أرض الواقع ، وللتخلص من زيف المفهوم الحالي للمواطنة العالمية.

إن حديث جيمس تالي عن المواطنة المدنية المتنوعة هو شيء نتمناه ونحلم به جميعا، ولكنه يصعب تحقيقه على أرض الواقع إنه ككثير من المفكرين السياسيين قد نجح في تحديد المشكلة وتحديد أسبابها وعللها الحقيقية ولكن عندما حاول أن يقدم العلاج لجأ إلى اليوتوبيات وليس إلى الواقع؛ إنه نجح في تشخيص الداء ولكنه في

رأيي أخفق في وصف العلاج المناسب له، إنه يبحث عن المواطنة المدنية التي يكون للمواطن الدور المحوري فيها والتي تعتمد في الأساس على الحوار المباشر بين المواطنين المحليين في كل الأمور والقضايا الأساسية والذي يتمكنوا من خلاله من تغيير القوانين والدساتير وفقا لإرادتهم ورغباتهم واعتمادا على تفاوضهم الحر المفتوح الذي لا تحده حدود ولا تقف أمامه قيود أو عوائق، وهنا أقول لتالي هل يمكن أن يحدث ذلك أيضا على أرض الواقع .

إن المواطنة المدنية التي يتحدث عنها تالي لا تعني سوى أن المواطنين هم أساس الحكم، إنهم المتحكم في الشئون السياسية، إنهم صناع القرار والمتحكمين في وضع القوانين والدساتير أي أنهم أصحاب السلطة والسيادة الحقيقية في الدولة فهل هذا يحدث حقا؟، هل هؤلاء المواطنين هم أصحاب السلطة والسيادة الحقيقية؟، إن الإجابة تكون بالنفي؛ إن المواطنين في وقتنا الراهن ليس لهم دور يذكر في الشئون السياسية إنهم خارج هذه الدائرة السياسية التي تحكمها في الأساس مراكز القوى والمصالح العملاقة التي تتحكم في وضع القوانين التي تحد من دور المواطن وتجعله خارج الشئون السياسية فلا يكون له إلا وجود إسمي وليس دور حقيقي محوري حي ملموس كما يحلم جيمس تالي.

وهنا أتساءل معه كيف يتحدث عن هذه المواطنة المدنية المتنوعة بعد أن وصف لنا الوضع الحالي للمواطنة العالمية وكيف أنها ليست مواطنة حقيقة على أرض الواقع؟، وهنا أقول له أليس الوضع المحلي هو جزء لا يتجزأ من الوضع العالمي؟، إن كل ما وصفه في المواطنة العالمية من غياب للحرية وتهميش لدور المواطنين ما هو إلا تعبير عن ما يحدث داخل الدول المحلية؛ إن غياب المواطنة العالمية هو انعكاس

لغياب المواطنة المدنية المحلية فإذا كان هناك وجود حي ملموس لهذه المواطنة المدنية المحلية كان ذلك سيؤدي إلى امكانية وجود مواطنة عالمية حقيقية على أرض الواقع.

إن الصورة العالمية ما هي إلا انعكاس لما يحدث داخل الدول المحلية لذلك كان على جيمس تالي قبل أن يصف لنا هذه المواطنة المدنية المتنوعة كان عليه أن يقول لنا كيف سيكون لها وجود على أرض الواقع؟، كيف يمكن أن تتحقق فعليا؟ كيف يتم إزالة العوائق والعقبات التي تحول بيننا وبين وجود هذه المواطنة المدنية المتنوعة؟ ما هي الطرق الواقعية وآليات التنفيذ الفعلية التي يمكن التعويل عليها لجعل هذه المواطنة المدنية المتنوعة حقيقة حية ملموسة وليست مجرد وصف يوتوبي؟ وحتى المفكرين الذين استشهد بهم جيمس تالي فإنهم قد ساروا على نفس النهج اليوتوبي الذي سار عليه جيمس تالي في وصفه للمواطنة المدنية المتنوعة.

وفي النهاية حاول جيمس تالي أن يجمع بين المواطنة المحلية والمواطنة العالمية في سياق واحد ، وإنني اتفق معه في أن المواطنة المدنية هي الخطوة الأولى لوجود مواطنة عالمية حقيقية؛ فإنه بدون هذه المواطنة المدنية لا يمكن أن يكون للمواطنة العالمية أي وجود حقيقي، إن البداية تكون دائما من الداخل وليس من الخارج ، ولكن كيف سيتحقق ذلك على أرض الواقع ؟، كيف ينتقل من دائرة اليوتوبيات إلى دائرة الوجود الحي الملموس؟، إن هذا في رأيي يحتاج إلى إرادة صادقة من المواطنين أنفسهم، يحتاج إلى رغبة حقيقية في إصلاح واقعهم فلكي تكون للمواطنة وجود حقيقي يجب أن يرغب المواطن في البداية بأن يقوم بدوره كمواطن، وسوف يتحقق ذلك عندما يستعيد وعيه ويحرر نفسه من كل الأوهام والحيل التي كانت المسئول الأول عن تزييف وعيه والتلاعب به.

ولكن لكي أكون منصفة فإن ذلك لن يتحقق إلا عندما نوفر لهذا المواطن الحياة الكريمة التي يستحق أن يحياها فيجب أن نؤمن له سبل عيشه أولا ثم نطلب منه أن يدخل دائرة الشئون السياسية، فقبل أن نتهمه بالسلبية والعجز عن القيام بدوره كمواطن يجب أن نتساءل ما الذي أدى به إلى هذه السلبية وذلك العجز؟، ما هي أشكال الظلم والمعاناة التي تحول بينه وبين القيام بدوره كمواطن يشارك بفاعلية في صنع مصيره؟، وكيف يمكن التخلص من هذه الأشكال من الظلم والمعاناة بشكل واقعي وفعال؟، وعندئذ فقط يمكن أن نطالبه بأن يكون جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي.

وهنا سيأتي دور المفكرين الذين يجب أن يكونوا معاونين لهؤلاء المواطنين في استعادة وعيهم الحقيقي، وتنبيههم إلى كل الأكاذيب والحيل التي يتم التلاعب بهم من خلالها لتزييف وعيهم، إنني أحلم كما يحلم جيمس تالي بأن يقف المفكرون جنبا إلى جنب مع المواطنين العاديين يتقاسمون معا الخبرات والتجارب، ويتشاركون الأفكار والرؤى، يجب أن يكون المفكرون على وعي بأنهم ليسوا أوصياء على هؤلاء المواطنين وإنهم بذلك يحق لهم أن يضعوا لهم معالم الطريق الذي يجب أن يسيروا فيه، إنهم يمكن أن يستفيدوا من أفكارهم وخبرتهم دون أن يكونوا أوصياء عليهم وذلك لن يتحقق إلا من خلال التفاعل والمشاركة والحوار المفتوح والحر والواقعي بين المفكرين والمواطنين .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1. James Tully, A Discourse onproperty: John Locke and his adversaries, Cambridge university press, London, 1980

2. ……., Wittgenstein and Political Philosophy: Understanding Practices of Critical Reflection, Sage Publications, Inc, May, 1989.

3. …….. ,political philosophy as a critical activity ,university of Toronto,2002.

4. ……, The Unfreedom of the Moderns in Comparison to Their Ideals of Constitutional Democracy, the Modern Law Review, Vol. 65, No. 2, 2002.

5. ……, exclusion and assimilation: two forms of domination in relation to freedom, American Society for Political and Legal Philosophy, Vol. 46,2005.

6. …… ,anew kind of Europe ? democratic integration in the European union ,university of victoria Canada ,2006.

7. …….. ,public philosophy in new key , vol.1:democracy and civic freedom ,Cambridge university press ,2008.

8. ……, public philosophy in anew key, Volume II: Imperialism and Civic Freedom, Cambridge university press, Cambridge, 2008.
9. ……. ,two meaning of global citizenship :modern and diverse ,university of victoria ,2008.
10. …….. ,the crisis of global citizenship ,Goethe university,2009.
11. …… , Dialogue , Sage Publications, Inc , .Vol. 39, No. 1 , February 2011.
12. *……, Deparochializing Political Theory and Beyond A Dialogue Approach to Comparative Political Thought, University of Victoria, British Columbia, Canada, August, 2012.*
13. James Tully and others , Introducing global integral constitutionalism, Global Constitutionalism https://www.researchgate.net/publication/297653812.

ثانيا: قائمة المراجع

١) المراجع الأجنبية

1. Anthony simon laden ,reasoning asocial picture ,oxford university press,2012
2. J.R. ARCHER, Oakeshott On Politics, Cambridge University Press, The Journal Of Politics, Vol. 41, No.1, 1979
3. Michael Oakeshott, Experience And Its Modes, Cambridge University Press, Cambridge, 1933.
4. ……., Political Education In Rationalism In Politics And Other Essays, London: Methuen And Co ltd , 1962.

1. Michael Simpson, “Other Worlds are Actual”: Tully on the Imperial Roles of Modern Constitutional Democracy, University of Victoria, 2008.
2. Murray Bookcin , The Ecology Of Freedom ,Chshire Books ,Usa ,1982.
3. 7- ……., The Next Revolution :Popular Assemblies And The Promise Of Direct Democracy.
4. Ronald Dworkin , Is Democracy Possible Here?: Principles for A new political debate, Princeton, new jersey, Princeton university press, 2006.
5. ……., Justice For Hedgehogs, London , Cambridge, Harvard university press, 2011.
6. Sheldon S. Wolin, politics and vision: Continuity and Innovation in Western Political Thought , princeton university press princeton and oxford, 2004.
7. Socialinė teorija, Jacques Derrida and James Tully , Multiculturalism and the Politics of Recognition, , Sociologija. Mintis ir veiksmas 2009.

٢) المراجع المترجمة إلى العربية

1- إريك فروم, الإنسان بين الجوهر والمظهر, ترجمة: سعد زهران, مراجعة وتقديم: لطفي فطيم, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, ١٩٨٩.

2- ……, المجتمع السوي, ترجمة: محمود محمود, ٢٠٠٩.

3- …… , الخوف من الحرية, ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد, بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧.

5- ..... , ما الديمقراطية, ترجمة: عبود كاسوحة, دمشق, منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية, ٢٠٠٠.

6- ..... ، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة سميرة ريشا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

7- برتراند راسل , مثل عليا سياسية , ترجمة : فؤاد كامل عبد العزيز , القاهرة , الدار القومية للطباعة والنشر , ص ٣.

٨- .....,, أسس لاعادة البناء الاجتماعى , ترجمة : ابراهيم يوسف النجار , بيروت , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ١٩٨٧.

9- حنة ارندت , بين الماضى والمستقبل , ترجمة : عبد الرحمن بشناق , مراجعة : زكريا ابراهيم , القاهرة , دار نهضة مصر للطبع والنشر , ١٩٧٤.

10- .....,, فى العنف , ترجمة : ابراهيم العريس , بيروت , دار الساقى , ١٩٩٢

11- روبرت دال , الديمقراطية ونقادها , ترجمة : نمير عباس مضفر , مراجعة : فاروق منصور , بيروت , دار الفارس للنشر والتوزيع , ٢٠٠٥.

12- زهير الخويلدى , تقريظ التعددية والمشترك العمومى عند حنة ارندت فى : الفعل السياسى بوصفه ثورة دراسات فى جدل السلطة والعنف عند حنة ارندت , بيروت , دار الفارابى , ٢٠١٣.

13- ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي و جورج صالح, بيروت, مركز الإنماء القومي, ١٩٩٠.

14- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة: عاطف معتمد عبد الحميد، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٧.

The dialectic of the relationship between philosophy and citizenship: a study of James Tully's political thought

Abstract:

James Tully (1946) is one of the most prominent contemporary Canadian political thinkers. who affirmed that thought and reality complement each other; They are inseparable in each of them being an integral part of the other, and this was applied to the relationship between philosophy and citizenship, and he saw that thinkers and ordinary citizens complement each other and thus reject the claim that thinkers are in a higher rank than ordinary citizens, so they have the right to be their guardians and that It is their duty to set the ideas and plans that these thinkers must follow, and Tally rejected that asserting: that every citizen is a thinker and that every thinker is a citizen; Tally wanted philosophy to get out of the circle of abstractions and utopias and come down to reality, and that will only be achieved when thinkers actively participate in making the political world side by side with ordinary citizens, exchanging experiences and experiences with them, defying difficulties with them, and overcoming obstacles with them, making with them their reality, They plan for their future.

This research revolves around a main problem: What does James Tully mean by the dialectic of the relationship between philosophy and citizenship and how it can be achieved on the ground, and to address this problem several questions are raised, the most important of which are: What does James Tully mean by the duality of philosophy and citizenship? What is his position on the current global citizenship? What does he mean by diverse

civic citizenship, what are the ways to achieve it, and what is its relationship to critical thinking? How can the transition from local civic citizenship to global citizenship take place, how are the two brought together in one context ?

keywords :Philosophy, citizenship, globalization, civic